

الشركة المصرية للمنتجات السياحية  
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المجمعة  
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥  
وتقرير مراقب الحسابات عليها

# حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

تليفون: ٠٠ ٢٢ ٣٦ ٣٥ - ١١ ٢٢ ٣٦ ٣٥ (٢٠٢)  
تليفاكس: ٠١ ٢٣ ٣٦ ٣٥ - ٠٥ ٢٣ ٣٦ ٣٥ (٢٠٢)  
البريد الإلكتروني: egypt@kpmg.com.eg  
صندوق بريد رقم ٤٨ الأهرام

مرتفعات الاهرام  
كبلو ٢٢ طريق مصر الاسكندرية الصحراوى  
الهرم - الجيزة - القاهرة الكبرى  
كود بريدى: ١٢٥٥٦ الأهرام

## تقرير مراقب الحسابات

### إلى السادة / مساهمى الشركة المصرية للمنتجات السياحية

#### تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة للشركة المصرية للمنتجات السياحية "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة فى الميزانية المجمعة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ وكذا قوائم الدخل والتغيرات فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ ، وملخص للسياسات المحاسبية والإيضاحات الهامة.

#### مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة ، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

#### مسئولية مراقب الحسابات

تتصدر مسئوليتنا فى إبداء الرأى على هذه القوائم المالية فى ضوء مراجعتنا لها ، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات فى القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التى تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر فى القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب فى اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية فى المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التى أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التى قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

#### الرأى

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح ، فى جميع جوانبها الهامة ، عن المركز المالى المجمع للشركة المصرية للمنتجات السياحية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ ، وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية.

## فقرات لفت انتباه

ومع عدم اعتبار ما يلي تحفظات :-

١- كما هو مبين تفصيلاً في الإيضاح رقم (٢٩-٢) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، فإنه يوجد دعوى مرفوعة أمام محكمة القضاء الإدارى ضد الهيئة العامة للتنمية السياحية من أحد المحامين ببطان عقد تخصيص كافة أراضي الشركة المصرية للمنتجات السياحية (الشركة القابضة) بمنطقة سهل حشيش ، وقد قررت إدارة الشركة القابضة فى ٢٨ فبراير ٢٠١١ الدخول طرفاً فى تلك القضية لإتخاذ الإجراءات القانونية وتقديم الأسانيد المؤيدة لموقف الشركة القابضة والقضية الآن منظورة أمام هيئة المفوضين بمجلس الدولة وبجلسة ١٢ يونيو ٢٠١٤ تم حجز الدعوى للتقرير الذى إنتهى إلى وقف الدعوى تعليقاً وتم التأجيل لجلسة ٢٤ نوفمبر ٢٠١٥ للرد والتعقيب من جانب المستشار القانونى للشركة القابضة وقد تم تأجيل الدعوى إدارياً لجلسة ١٢ يناير ٢٠١٦ وفى تلك الجلسة قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بجلسة ٢٢ مارس ٢٠١٦ وقد أصدرت المحكمة حكمها فى ذلك اليوم بقبول تدخل الشركة المصرية للمنتجات السياحية (الشركة القابضة) وبعدم قبول الدعوى الأصلية المقامة من أحد المحامين لرفعها من غير ذى صفة ، وترى إدارة الشركة فى ضوء تقرير مستشارها القانونى أن الدفع المقدمة منهم تساند الموقف القانونى للشركة القابضة وأنه من الصعب التوقع حالياً بما سينتهى إليه الحكم النهائى ، ومن ثم لم يتحدد مدى تأثير ما قد ينتج عن تلك القضية من آثار على إقتصاديات الشركة القابضة ومركزها المالى.

٢- كما هو مبين تفصيلاً فى الإيضاح رقم (٢٩-٤) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بإخطار الشركة المصرية للمنتجات السياحية (الشركة القابضة) بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١١ بقرار مجلس إدارة الهيئة بإلغاء الموافقة المبدئية الصادرة بتخصيص أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع ، علماً بأن تكلفة الأعمال المنفذة بهذه المرحلة من المشروع بلغت حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ حوالى ٧٤ مليون جنيه مصرى ، وهذا وقد قامت الشركة القابضة برفع دعوى إلغاء القرار الإدارى المشار إليه أعلاه والصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإدارى فى ٢١ سبتمبر ٢٠١١ وقد قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأى القانونى وبجلسة ١٨ مايو ٢٠١٥ تم حجز الدعوى للتقرير مع التصريح بتقديم المذكرات خلال أسبوعين من جانب أطراف الدعوى وقد ورد بشهادة المستشار القانونى للشركة القابضة أنه لم يتحدد أى جلسة أمام المحكمة حتى تاريخ إصدار شهادته ، وأنه لم يرد إلى الشركة القابضة أى إخطار من المحكمة بإيداع التقرير ، وترى إدارة الشركة القابضة فى ضوء تقرير مستشارها القانونى أن الدفع المقدمة منهم تساند موقف الشركة القابضة القانونى فى ضوء أحكام العقد المبرم بين الهيئة والشركة القابضة بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ وأنه من غير الممكن التوقع حالياً بما سينتهى إليه تقرير هيئة مفوضى الدولة فى هذا النزاع وكذلك الحكم الذى ستحكم به المحكمة ، ومن ثم لم يتحدد مدى تأثير ما قد ينتج عن تلك القضية من آثار سلبية على إقتصاديات الشركة القابضة ومركزها المالى.



هشام جمال الأفندي  
سجل مراقبى الحسابات  
الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١٠٠)  
KPMG حازم حسن

**KPMG حازم حسن**  
محاسبون قانونيون ومستشارون

القاهرة فى ٢٢ مارس ٢٠١٦

الشركة المصرية للمنتجات السياحية  
(شركة مساهمة مصرية)

الميزانية المجمعة للشركة وشركتها التابعة  
شُح ٢١ ديسمبر ٢٠١٥

المعدلة	٢٠١٥/١٢/٣١	إيضاح	٢٠١٤/١٢/٣١
جنيه مصري	جنيه مصري	رقم	جنيه مصري
١٥٧ ١٥٥ ٧٦٠	١٣٨ ٩٢٩ ٢٥٧	(٤٤٢ - ٣)	٢٠٠ ١٧٧ ٢٢٧
٢٥٠ ٧٠٤	١٥٤ ٣٤٤ ٤٩٧	(٥٠٣ - ٣)	٣٥٠ ٧٠٤
-	١١٥٤ ٦٨٣	(٦٠٣ - ٤)	-
٦٥ ١١٢ ٢٥٢	٣٩ ١٥٠ ٥٠٠	(١٢)	-
-	٢٨٣ ٣٥٩ ١٨٩	(٩٠٩ - ٣)	-
٤٢٢ ٧٩٦ ٩٥٣	٣٥٥ ٦٩١	(٢ - ٢٤٠٢٠ - ٣)	-
	٦١٧ ٢٩٣ ٨١٧		
٤٩١ ٩٦٢ ١٥٣	٥٢٤ ٨٢٢ ٤١٣	(٧٠٧ - ٣)	٢ ٦٣٧ ١٣٠
٢٧٦ ٨٥٠ ٨٠٢	٢٣٦ ١١٢ ٨٢٦	(٨٠٦ - ٣)	١١ ٦٤٤ ٧٩٥
٩٨ ١٤٣ ٢٣٥	٧٨٦٨ ٢٤٠	(٩٠٩ - ٣)	٩٨ ١٤٣ ٢٣٥
٨٨١ ٢٣٨ ١١٥	١٣٥ ٦٠٣ ١٣٦	(١٠)	-
	١٠٠٦ ٧٨٨ ١٨٥	(١١٠١١ - ٣)	
١٣ ٧٥٧ ٢٢٣	١٢ ١٣٦ ٧٦٢	(١٣٠١٣ - ٣)	١٤ ١٢٣ ٦٧٥
١٤٠ ١٢٣ ٩٣١	٧٠ ٢٨٧ ٦٩٦	(١٤)	٦٢ ١١٠ ٥٨٧
١٤٩ ٧٨٢ ٠٩٩	١٤٧ ٧٠٩ ١٨٣	(١٥٠١٤ - ٣)	٥ ٤٣٠
-	٧٣ ٠٦٦ ٧٦٠	(١٦)	-
٣٧٩ ٩٢٣ ٠٤٥	١٥٦ ٠٠٨ ٩٨٩	(٨ - ٣)	-
٥٠١ ٣١٥ ٠٧٠	١٢ ٦٤٨		-
٩٢٤ ١١٢ ٠٢٣	٤٠٢٢ ١٦٠		-
	٤٦٣ ٢٥٤ ١٩٨		
	٥٤٣ ٥٣٣ ٩٨٧		
	١١٦٠ ٨٢٧ ٨٠٤		
١٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	(١٧)	١٣١ ٦٦٤ ٣٧٩
(٥١٣ ٧٣٧ ٩٧٣)	(٥٥٦ ٩٢١ ٥٧٤)	(٢٨)	٢١٧ ٨٥٧ ١١٧
(٤٣ ١٨٣ ٦٠١)	٢١٧ ٨٥٧ ١١٧		٨٤٢ ٥٩٩ ٩٢٢
٦٢٤ ٧٤٢ ٨٠٥	٨٤٢ ٥٩٩ ٩٢٢		٤٤ ٧٦٢ ٣٤٥
٤٥ ١٥٦ ٥٤٧	٤٤ ٧٦٢ ٣٤٥	(٢٥)	٨٨٧ ٣٦٢ ٢٦٧
٦٦٩ ٨٩٩ ٣٥٢	٨٨٧ ٣٦٢ ٢٦٧		
٢٤٩ ٧١٣ ١٠٦	٢٧٢ ٤٦٥ ٥٢٧	(٣ - ٧)	٢٥٤ ٢١٢ ٦٧١
٤ ٤٩٩ ٥٦٥	-	(٢ - ٢٤٠٢٠ - ٣)	٩٢٤ ١١٢ ٠٢٣
٢٥٤ ٢١٢ ٦٧١	٢٧٢ ٤٦٥ ٥٢٧		
٩٢٤ ١١٢ ٠٢٣	١١٦٠ ٨٢٧ ٨٠٤		

ويتم تمويله على النحو التالي:

حقوق الملكية

رأس المال المصدر والمدفوع (١٧)  
إحتياطي قانوني (٢٨)  
خسائر مرحلة صافي ربح (خسائر) / العام  
حقوق مساهمي الشركة القابضة  
حقوق الأقلية  
إجمالي حقوق الملكية

الإلتزامات غير المتداولة

دائنو شراء أراضي (٣ - ٧)  
إلتزامات ضريبية مؤجلة (بالصافي)  
إجمالي الإلتزامات غير المتداولة  
إجمالي حقوق الملكية والإلتزامات غير المتداولة

(\*) تعتبر الأيضاحات المرفقة من صفحة رقم (٥) إلى صفحة رقم (٢٧) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معياً.

رئيس مجلس الإدارة  
أ. عادل حماد

العضو المنتدب  
أ. محمد إبراهيم كامل

رئيس الحسابات  
أ. سيد عامر

تقرير مراقب الحسابات "مرفق" ،،،

الشركة المصرية للمنتجات السياحية  
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل المجمعة للشركة وشركتها التابعة  
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

المعدلة ٢٠١٤ جنيه مصري	٢٠١٥ جنيه مصري	إيضاح رقم	
٧١ ٨٨٦ ٥٣٩	٣٧٢ ٦٩٦ ٧٠٣	(١-١٨، ١٦-٣)	إيرادات النشاط
(٦٢ ٣١٥ ٧٦٧)	(١٨ ٨٠٥ ٢٣٦)	(٢-١٨، ١٦-٣)	مردودات مبيعات
٤١ ٧٤٦ ٩٣٠	٤٦ ٥٠٦ ٣٧٢	(٣-١٨، ١٦-٣)	إيرادات خدمات مؤداة
٥١ ٣١٧ ٧٠٢	٤٠٠ ٣٩٧ ٨٣٩		إجمالي الإيرادات
			<b>يخصم:</b>
(٤١ ٤٢٩ ٥٣٠)	(٧٦ ٧٥٥ ٤٤١)	(١-١٩، ١٧-٣)	تكاليف المبيعات
٧ ٨٢٥ ٦٨٤	٣ ٢١٦ ٢٦٥	(٢-١٩، ١٧-٣)	تكلفة مردودات مبيعات أراضي
(٦٦ ٤١٦ ٢٦٦)	(٨٥ ٠٠٤ ٣١٦)	(٤-١٩، ١٧-٣)	تكاليف تشغيل الخدمات المؤداة
(٤٨ ٧٠٢ ٤١٠)	٢٤١ ٨٥٤ ٣٤٧		مجموع ربح (خسارة) النشاط
٢ ٩٧٥ ٠٦٦	٥ ٦٨٢ ٤٣٨	(٢٠)	إيرادات تشغيل أخرى
(٤٥ ٧٢٧ ٣٤٤)	٢٤٧ ٥٣٦ ٧٨٥		
			<b>يخصم (يضاف):</b>
١ ٤٣٣ ٨٥٧	٩ ٢٩٥ ٧٧٦		صافي الفوائد المؤجلة المستدعاة
١١ ٠١٥ ١٤٨	-		غرامات تأخير أقساط بيع أراضي
(٨٨٥ ٥٤١)	-		خسائر رد استثمارات عقارية سبق بيعها
(١١ ٣٤٤ ٣١٩)	(١٣ ٣٦٤ ١٢١)	(٣-١٩، ١٧-٣)	خسارة رد أراضي سبق بيعها
(١٠ ٥١٤ ٢٩٩)	(١٩ ٦٧٩ ٧٦٤)	(٢١، ١٧-٣)	مصرفات بيعية وتسويقية
(٢٨ ٣٩٠ ٣٥٩)	(٣٠ ٠٨٤ ١٠٥)	(٢٢، ١٧-٣)	مصرفات إدارية وعمومية
(١١ ٤٨٤ ٣٨٦)	(٣١ ٠٥٥)	(٩، ١٢-٣)	الانخفاض في أرصدة العملاء
٤٧ ٢٩٩ ٣٩١	١٥ ٥٠٣ ٥٩٠	(٩، ١٢-٣)	رد إنخفاض في أرصدة العملاء
-	(٩٣٢ ٨١٥)	(١٠، ١٢-٣)	الانخفاض في أرصدة المدينون والأرصدة المدينة الأخرى
(١ ٢٥١ ٠٢٩)	(٢ ٠٥٦ ٦٧٠)	(١٣، ١٣-٣)	مخصص مطالبات مكونة
(٤٩ ٨٤٨ ٨٨١)	٢٠٦ ١٨٧ ٦٢١		الأرباح (الخسائر) الناتجة من التشغيل
٢ ١٧٨ ٨٩٥	١ ٧٥٦ ٦٨٩	(١١، ٥-٣)	التغير في تقييم وثائق صناديق استثمار
١ ٤٨٤ ٢٧٠	٨ ٦٩٥ ٥٠٩	(٢٣، ١٨-٣)	إلايرادات (التكاليف) التمويلية (بالصافي)
(٤٦ ١٨٥ ٧١٦)	٢١٦ ٦٣٩ ٨١٩		صافي ربح (خسارة) العام قبل ضريبة الدخل
-	(٤ ٠٣٢ ١٦٠)	(١-٢٤، ٢٠-٣)	مصرف ضريبة الدخل الحالية
(٩٦٩ ٣٥٦)	٤ ٨٥٥ ٢٥٦	(٢-٢٤، ٢٠-٣)	الضريبة المؤجلة منقعة (مصرف)
(٤٧ ١٥٥ ٠٧٢)	٢١٧ ٤٦٢ ٩١٥		صافي ربح (خسارة) العام بعد الضريبة
(٤٣ ١٨٣ ٦٠١)	٢١٧ ٨٥٧ ١١٧		نصيب الشركة القابضة في أرباح (خسائر) العام
(٣ ٩٧١ ٤٧١)	(٣ ٩٤ ٢٠٢)	(٢٥)	نصيب الأقلية في (خسارة) العام للشركة التابعة
(٤٧ ١٥٥ ٠٧٢)	٢١٧ ٤٦٢ ٩١٥		

(\* ) تعتبر الايضاحات المرفقة من صفحة رقم (٥) إلى صفحة رقم (٣٧) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية  
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغيرات في حقوق الملكية المجمعة للشركة وشركتها التابعة  
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

	الإجمالي	حقوق الأقلية	تصويب الشركة الفائضة في صافي (خسائر) العام	(الخسائر) المرحلة	الإحتياطي القانوني	رأس المال المدفوع	
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٨٢٠.٠٢٥.٨١٧	٤٩.١٢٨.٠١٨	(٤١.٤٢٩.٩٥٦)	(٣٦٩.٣٣٦.٦٢٤)	١٣١.٦٦٤.٣٧٩	١.٥٥٠.٠٠٠.٠٠٠	
تسويات على الخسائر المرحلة صافي (خسارة) العام	(١.٠٢.٩٧١.٣٩٣)	--	--	(١.٠٢.٩٧١.٣٩٣)	--	--	(٣٠)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ المعدل	٧١٧.٠٥٤.٤٢٤	٤٩.١٢٨.٠١٨	(٤١.٤٢٩.٩٥٦)	(٤٧٢.٣٠٨.٠١٧)	١٣١.٦٦٤.٣٧٩	١.٥٥٠.٠٠٠.٠٠٠	
المحول إلى (الخسائر) المرحلة صافي (خسارة) العام	--	--	٤١.٤٢٩.٩٥٦	(٤١.٤٢٩.٩٥٦)	--	--	
تسويات على خسائر السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ المعدل	(٤١.٤٤٦.٠٨٢)	(٣.٩٧١.٤٧١)	(٣٧.٤٧٤.٦١١)	--	--	--	(٣٠)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ المعدل	(٥٧.٠٨.٩٩٠)	--	(٥٧.٠٨.٩٩٠)	--	--	--	
المحول إلى الخسائر المرحلة صافي ربح العام	٦٦٩.٨٩٩.٣٥٢	٤٥.١٥٦.٥٤٧	(٤٣.١٨٣.٦٠١)	(٥١٣.٧٣٧.٩٧٣)	١٣١.٦٦٤.٣٧٩	١.٥٥٠.٠٠٠.٠٠٠	
صافي ربح العام	--	--	٤٣.١٨٣.٦٠١	(٤٣.١٨٣.٦٠١)	--	--	
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ المعدل	٢١٧.٤٦٢.٩١٥	(٣٩٤.٢٠٢)	٢١٧.٨٥٧.١١٧	--	--	--	
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ المعدل	٨٨٧.٣٦٢.٢٦٧	٤٤.٧٦٢.٣٤٥	٢١٧.٨٥٧.١١٧	(٥٥٦.٩٢١.٥٧٤)	١٣١.٦٦٤.٣٧٩	١.٥٥٠.٠٠٠.٠٠٠	

(٣) تعتبر الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (٥) إلى صفحة رقم (٣٧) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية  
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المجمعة للشركة ولشركتها التابعة  
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

المعدلة	٢٠١٥	إيضاح	
٢٠١٤	جنيه مصري	رقم	
جنيه مصري			
(٤٦ ١٨٥ ٧١٦)	٢١٦ ٦٣٩ ٨١٩	(٣٠)	<u>التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل</u> صافي ربح (خسارة) العام قبل ضريبة الدخل <u>تسويات لمطابقة صافي الربح ( الخسارة) لـصافي الأموال الناتجة من</u> <u>أنشطة التشغيل</u>
٢٥ ٦٨٣ ٣٣٢	٢٦ ١٢٧ ٣٧٨	(٥٠٤)	إهلاك الأصول الثابتة والاستثمارات العقارية
١١ ٤٨٤ ٣٨٦	٣١ ٠٥٤	(٩)	الانخفاض في رصيد العملاء
(٣٥ ٩٥٥ ٠٧٢)	(١٥ ٥٠٣ ٥٩٠)	(٩)	رد الانخفاض في أرصدة العملاء
-	٩٣٢ ٨١٥	(١٠)	الانخفاض في قيمة المدينون
١ ٢٥١ ٠٢٩	٢ ٠٥٦ ٦٧١	(١٣)	مخصص مطالبات - تدعيم
١ ١٨٢ ٥٠٨	-		أعباء تمويل - تسهيلات بنكية
-	(١ ٣٣٣ ٨٨٨)	(٢٠)	الارباح الرأسمالية
(١ ٤٩٣ ٨٠٣)	(٥ ٤٤٩ ١٢٥)		إيرادات فوائد ودائع بالبنوك
(٤٢٧ ٧٧٥)	(٩ ٢٩٥ ٧٧٦)		صافي فوائد مؤجلة مستدعاة
١ ٦٩٩ ١٥٠	(١ ٦٠٤ ٨٧٢)		فروق تقييم الارصدة بعملات أجنبية ذات الطبيعة النقدية
(٤٢ ٧٦١ ٩٦١)	٢١٢ ٦٠٠ ٤٨٦		
١٩ ٤٩٧ ٧٧٩	(٢٦٠ ١٦٧ ٣٥٨)		<u>التغير في بنود رأس المال العامل</u>
(٣٢٨ ٠١٤)	٢٦٥ ٦٧٠		التغير في العملاء (بالصافي)
٦٧٧ ٥١١	٧٤ ٨٤٠		التغير في المخزون
(١٧ ٩٥٦ ٤٢٢)	(٣ ٣٣٥ ٤٣٤)		التغير في مدينون وأرصدة مدينة أخرى
(٣٧٠ ١٣٦)	١٠٢ ١٩٠ ٦٨١		التغير في أعمال تحت التنفيذ
٥٠ ٣٧٢ ٤٦٣	٣ ٦٢٠ ٨٩٢		التغير في الدفعات المقدمة من العملاء
(١٢ ٧٩٨ ٧٣٨)	٦ ٢٢٦ ٨٩٠		التغير في الدائون وأرصدة دائنة أخرى
٥ ٨٦٥ ٤٢١	٨ ٣١٢ ٧٥٦		التغير في التكاليف التقديرية لتنمية أراضي مبيعة
(٢٠ ٠٠٠)	(٢٥ ٠٠٠)	(١٣)	التغير في مستحقات هيئة التنمية السياحية
٢ ١٧٧ ٨٦٣	٦٩ ٧٦٤ ٤٢٣		المستخدم من مخصص المطالبات
			صافي التدفقات النقدية المتاحة من أنشطة التشغيل
(٤ ١٦٣ ٠١٢)	(٥ ٧٣٠ ١٤٧)	(٥٠٤)	<u>التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار</u>
١ ١٧٩ ٥٩٦	٤ ٥٦٥ ٦٩٣		مدفوعات لشراء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ وأستثمارات عقارية
-	٧ ٩٢٥ ٤٢٩		مقبوضات فوائد ودائع بالبنوك
٦ ٥٤٥ ٥٠٠	١٢ ٩٠٢ ٨٥٥	(١١)	مقبوضات من بيع أصول ثابتة واستثمارات عقارية
-	(٣٩ ١٥٠ ٥٠٠)		التغير في قيمة الرذائع لاجل (أكثر من ثلاثة أشهر)
٣ ٥٦٢ ٠٨٤	(١٩ ٤٨٦ ٦٧٠)		ودائع بالبنوك - تستحق بعد عام
			صافي النقدية (المستخدمة في) المتاحة من أنشطة الإستثمار
(١ ١٨٢ ٥٠٨)	-		<u>التدفقات النقدية من أنشطة التمويل</u>
(٨ ٧٨٧ ٧٧١)	٧ ٢١٨		مدفوعات أعباء تمويل - تسهيلات بنكية
(٩ ٩٧٠ ٢٧٩)	٧ ٢١٨		التسهيلات البنكية
			التدفقات النقدية المتاحة من (المستخدمة في) أنشطة التمويل
(٤ ٢٣٠ ٣٣٢)	٥٠ ٢٨٤ ٩٧١		صافي النقدية وما في حكمها المتاحة (المستخدمة) خلال العام
٨٨ ٠٧٣ ٥٦٧	٨٣ ٨٤٣ ٢٣٥		رصيد النقدية وما في حكمها في أول العام
٨٣ ٨٤٣ ٢٣٥	١٣٤ ١٢٨ ٢٠٦	(١١)	رصيد النقدية وما في حكمها في نهاية العام

- في ضوء ما ورد تفصيلا بإيضاح رقم ٣٠ (تعديلات سنوات سابقة) فقد تم استبعاد أثر تلك التسويات على أرقام المقارنة (السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤) وما قبلها باعتبارها تسويات غير نقدية .

(\* ) تعتبر الايضاحات المرفقة من صفحة رقم (٥) إلى صفحة رقم (٣٧) جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية  
(شركة مساهمة مصرية)

إيضاحات متممة للقوائم المالية المجمعة  
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

١- نبذة عن الشركة

(أ) عام

- تأسست الشركة المصرية للمنتجات السياحية - شركة مساهمة مصرية - وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية مع مراعاة أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتم قيدها بالسجل التجارى تحت رقم ٦٥١٤ بتاريخ ٢٤ إبريل ١٩٩٦.
- المدة المحددة للشركة خمسون سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجارى.
- تبدأ السنة المالية للشركة في أول يناير وتنتهى في آخر ديسمبر من كل عام.
- يقع المقر الرئيسى للشركة في سهل حشيش - الغردقة - البحر الأحمر كما يقع فرع الشركة بمحافظة القاهرة في ٤ شارع عزيز أباطة - الزمالك - القاهرة.
- يرأس مجلس إدارتها السيد الأستاذ / عادل حماد - عضو مجلس الإدارة المنتدب السيد الأستاذ / محمد إبراهيم كامل أبو العيون. (وقد اعتمد مجلس الإدارة هذه القوائم المالية المجمعة بتاريخ ٢٢/٣/٢٠١٦).

(ب) غرض الشركة

ب-١ الشركة المصرية للمنتجات السياحية

غرض الشركة هو التعمير السياحى بصفة عامة وإقامة تجمع عمرانى سياحى سكنى متكامل بمنطقة سهل حشيش بمحافظة البحر الأحمر وذلك من خلال تهيئة وتجهيز الأرض ومدّها بالمرافق والخدمات الأساسية اللازمة لها من محطات وشبكات لتوليد الكهرباء وتحليه المياه والصرف الصحى والطرق تمهيداً لتخصيصها لتنفيذ مجموعة من المشروعات الفندقية والسياحية والسكنية والترفيهية والخدمية سواء بنفسها أو بالمشاركة مع الغير أو بمعرفة الغير ، ولها إنتاج وتوزيع وبيع الطاقة الكهربائية وبيع المياه المحلاة وإدارة المنتجعات العمرانية والقرى السياحية وإنشاء محطات الخدمة وإدارتها ويجوز للشركة أن تشترك بأى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التى تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو الخارج.

ب-٢ شركة سهل حشيش للاستثمار السياحى

غرض الشركة إقامة عدد ٣٠ شقة فندقية مكونة من ٢٠٠ غرفة بمستوى ٥ نجوم بكامل مرافقها والخدمات الترفيهية المكملة لها متمثلة فى مطاعم وكافيتريات ونادى صحى ، حمامات للسباحة ، ملاعب تنس وجولف وإسكواش ، صالة ترفيهية وديسكو وصالة اجتماعات وأفراح وملاعب وحدائق للأطفال ، مركز ترفيهى ، وحدة طبية ، مارينا ورياضات بحرية بجميع أنواعها.

ووفقاً لقرار الجمعية العامة الغير عاديه التى انعقدت بتاريخ ٩ مايو ٢٠١٥ تم الموافقة على تعديل غرض الشركة وتم التأشير بذلك بالسجل التجارى خلال عام ٢٠١٥ بالنص التالى:-

إنشاء وإقامة وتشغيل وإداره وبيع وإيجار الشقق الفندقية والمحلات التجارية بمستوى لا يقل عن ثلاث نجوم وحتى خمس نجوم بكامل مرافقها وكذلك إنشاء وإقامه كافه المشروعات الفندقية والسياحية بمستوى لا يقل عن ثلاث نجوم وحتى خمس نجوم بكامل مرافقها والخدمات الترفيهية والأنشطة المكملة لها وإنشاء وتملك وإداره مارينا بحريه ومحطات تموين الوقود للسيارات والوحدات البحرية وإدارتها وتملك وتشغيل وحدات بحريه ويخوت السفارى ومراكز للألعاب والأنشطة المائية والبحرية بجميع أنواعها كذلك أقامه وإداره المنشآت الفندقية والقرى السياحية لحساب الشركة أو للغير وإقامه وتملك القرى والفنادق والمنتجعات والمركز التجارية المحلية والعالمية ذات المستوى السياحى وأعمال الترويج والتشيط السياحى بما فى ذلك سياحه المؤتمرات وإقامه وبيع المشروعات العقارية لحسابها ولحساب الغير وشراء واستئجار وتعمير الأراضى سواء بالبناء أو بأى طريقه اخرى - ويجوز للشركة ان تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التى تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو فى الخارج كما يجوز لها ان تندمج فى الهيئات السالفة أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية. وتمتلك الشركة المصرية للمنتجات السياحية نسبة ٧٨,٤٣٪ من شركة سهل حشيش للاستثمار السياحى.

(ج) الشركة مقيدة بالجدول الرسمى ببورصتى الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية.



## ٢- أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

### ١-٢ أسس الإعداد

#### أ- الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

تم إعداد هذه القوائم المالية المجمعة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية.

#### ب- أسس القياس

أعدت هذه القوائم المالية طبقاً لأساس التكلفة التاريخية.

#### ج- عملة التعامل وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية المجمعة بالجنيه المصرى والذي يمثل عملة التعامل للشركة وشركاتها التابعة.

#### د- استخدام التقديرات والحكم الشخصي

- يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة معقولة في ظروف تطبيقها ، تمثل نتائج التقديرات والافتراضات الأساس في تكوين الحكم الشخصي الخاص بالقيم الدفترية للأصول والالتزامات بطريقة أكثر وضوحاً من مصادر أخرى ، هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

- يتم إعادة مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.

- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط ، أو في فترة التغيير أو الفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

### ٢-٢ مبادئ تجميع القوائم المالية للشركة وشركاتها التابعة

تتضمن القوائم المالية المجمعة المرفقة الأصول والالتزامات ونتائج أعمال الشركة المصرية للمنتجات السياحية وكافة الشركات التابعة لها والتي تسمى "المجموعة" والتي تسيطر عليها الشركة الأم وأسس إعداد القوائم المالية المجمعة كما يلي:-

- تم استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات بين شركات المجموعة.

- تم فصل حقوق الأقلية من صافى حقوق الملكية ومن نتائج أعمال الشركات التي تسيطر عليها الشركة الأم في بند منفصل بالقوائم المالية المجمعة وقد تم احتساب نسبة حقوق الأقلية في أصول والتزامات الشركات التابعة عند الاقتناء.

- تكلفة الاقتناء تم نبويها بالقيمة العادلة للأصول والالتزامات المملوكة في تاريخ الاقتناء وهي مساوية للقيمة الدفترية وفي حدود نسبة الشركة الأم التي تم الحصول عليها في ذلك التاريخ.

## ٣- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

تم اتباع نفس السياسات والاسس المحاسبية الموضحة أدناه مقارنة بأحدث قوائم مالية سنوية.

### ١-٣ ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية:

يتم ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية على أساس أسعار الصرف السائدة وقت التعامل ، وفي تاريخ الميزانية يتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية إلى الجنيه مصرى المصرى وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ ، وتدرج فروق العملة الناتجة عن الترجمة بقائمة الدخل.

كما يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية والمقومة بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة.

### ٢-٣ الأصول الثابتة والإهلاك

#### أ- الاعتراف والقياس الأولي

يتم إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة مخصصاً منها مجمع الإهلاك (٢-٣-ج) وخسائر الاضمحلال (١٢-٣). تتضمن التكلفة التكاليف المباشرة المتعلقة باقتناء الأصل. بالنسبة للأصول التي يتم إنشائها داخلياً تتضمن تكلفة الأصل تكلفة الخامات والعمالة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التي تستلزمها عملية تجهيزها إلى الحالة التي يتم تشغيلها بها في موقعها وفي الغرض الذي تم اقتناؤها من أجله ، وكذلك تكاليف إزالتها وإعادة تسوية الموقع الذي توجد به هذه الأصول.

يتم المحاسبة عن المكونات الخاصة ببند من بنود الأصول الثابتة التي تختلف أعمارها الإنتاجية كبند مستقلة ضمن تلك الأصول الثابتة.

#### ب- التكاليف اللاحقة على الاقتناء

تتضمن التكلفة الدفترية للأصول الثابتة تكلفة إحلال جزء أو مكون من مكونات تلك الأصول عندما يكون من المتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية كنتيجة لإنفاق تلك التكلفة وكذلك يمكن قياس التكلفة بدرجة عالية من الدقة ، هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل كمصروفات عند تكبدها.

#### ج- الإهلاك

يتم تحميل الإهلاك على قائمة الدخل وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة. لا يتم إهلاك الأراضي. وفيما يلي بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدر لتلك الأصول:-

مباني	من ٣٠ - ٥٠ سنة
آلات ومعدات	١٠ سنوات
أثاث ومفروشات	١٦ سنة
وسائل نقل وانتقال	٥ سنوات
أجهزة كمبيوتر	٥ سنوات
<u>محطات التحلية والصرف والمعالجة</u>	
أعمال إنشائية	٣٠ سنة
أعمال ميكانيكية	١٠ سنوات
خزان المياه	٣٠ سنة
المخازن	٣٠ سنة
الشبكات والمرافق	١٠ سنوات
الرصيف البحري	٢٥ سنة
أثاث وتجهيزات فندقية	٦ - ١٠ سنوات
المطابخ ومهمات التشغيل	١٠ سنوات
شبكات الاتصال والانترنت	٥ سنوات
مطعم الشاطئ	١٠ سنوات

- هذا وتقوم الشركة بإعادة النظر في الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة بصفة دورية مرة على الأقل عند نهاية كل سنة مالية.

#### ٣-٣ الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي المحتفظ بها وجارى أعداد مخطط استخدامها أو المحتفظ بها ليبيعها على المدى الطويل وكذلك الأراضي والمباني المؤجرة (إيجار تشغيلي) للغير ويتم قياس الاستثمارات العقارية بالتكلفة التاريخية مخصصاً منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الانخفاض في القيمة "Impairment" - إن وجد - إيضاح رقم (١٢-٣) هذا ويتم بصفة دورية مراجعة المتبقى من العمر المقدر للاستثمارات العقارية ، وإذا اختلف المتبقى من العمر المقدر بشكل جوهري عن التقدير الأساسي فإن صافي القيمة الدفترية يتم إهلاكها على العمر المتبقى بعد تعديله.

ويتم الإفصاح عن القيمة العادلة لتلك الاستثمارات في تاريخ الميزانية إلا إذا كانت هناك حالات يصعب معها تحديد القيمة العادلة لأى من هذه الاستثمارات بطريقة معقولة وفى هذه الحالة يتم الإفصاح عن ذلك. وفيما يلى بيان بالأعمار الإنتاجية المقدرة لكل بند من بنود الاستثمارات العقارية وذلك لأغراض حساب الإهلاك:

العمر الإنتاجي المقدر بالسنوات ٤٠ سنة	مبانى وإنشاءات ملحقات المبانى والإنشاءات أعمال التكييف والمحولات ولوح الكهرباء المصاعد
٥ سنوات	
١٠ سنوات	

#### ٤-٣ المشروعات تحت التنفيذ

القياس الأولي: يتم إثبات المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة ، وتتضمن التكلفة كافة النفقات المتعلقة مباشرة واللازمة لتجهيز الأصل إلى حالته التي يتم تشغيله بها وفى الغرض الذى أقتنى من أجله. يتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى بند الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحة للاستخدام فى الغرض الذى تم اقتنائها من أجله. ويتم تقييم المشروعات تحت التنفيذ فى تاريخ الميزانية بالتكلفة مخصوماً منها خسائر الاضمحلال - إن وجدت (إيضاح ٣-١٢).

#### ٥-٣ الاستثمارات فى أوراق مالية بغرض المتاجرة

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات فى أوراق مالية بغرض المتاجرة بالرجوع إلى القيمة السوقية المعلنة لتلك الاستثمارات فى تاريخ القوائم المالية ، وتثبت الفروق الناتجة عن إعادة التقييم بقائمة الدخل.

#### ٦-٣ المخزون

يتم إثبات المخزون بالتكلفة أو صافى القيمة البيعية أيهما أقل. تتمثل القيمة البيعية فى سعر البيع المقدر خلال النشاط العادى ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام ومصروفات البيع ويتم تسعير المنصرف من المخزون باستخدام طريقة متوسط السعر المرجح وتتضمن التكلفة كافة التكاليف التى تتحملها الشركة للشراء وللوصول بالمخزون إلى موقعة وحالته الراهنة.

#### ٧-٣ أعمال تحت التنفيذ

القياس الأولي: يتم إثبات الأعمال تحت التنفيذ بالتكلفة ، وتتضمن كافة التكاليف الفعلية الخاصة بقيمة الأرض والنفقات المباشرة وغير المباشرة اللازمة لاستكمال تهيئة وتجهيز الأرض ومدتها بالمرافق والخدمات الأساسية اللازمة لها وتدرج تلك التكلفة فى حساب أعمال تحت التنفيذ وعند البيع يتم تسوية نصيب الأرض المباعة من تكلفة أعمال التنفيذ بخصم قيمة تلك التكلفة وفقاً للتكلفة الفعلية للمتر المباع من حساب التكاليف الفعلية ، وتثبت قيمة الأعمال تحت التنفيذ بالميزانية بالتكلفة أو صافى القيمة البيعية أيهما أقل.

#### ٨-٣ التكلفة التقديرية لتنمية الأراضى المباعة

القياس الأولي: تثبت مبدئياً بقيمة التكلفة التقديرية للأراضى المباعة وفقاً لنصيب المتر المباع من التكلفة التقديرية الإجمالية لتنمية وترفيق الأراضى المخطط بيعها وفق المخطط العام للمشروع وذلك لكل مرحلة على حدة ، ويتم تسويتها لاحقاً بنصيب مساحات الأرض المباعة من تكلفة أعمال التنفيذ الفعلية لكل مرحلة وفقاً لنصيب المتر المباع من التكلفة الفعلية لإعمال تنمية الأراضى (٣-٧) وذلك للوصول لباقي تكلفة إنجاز كامل أعمال التنمية والمرافق الخاصة بالأرض المباعة لكل مرحلة على حدة ، ويتم إعادة دراسة التكلفة التقديرية فى ضوء الدراسة الفنية لإجمالى التكلفة التقديرية المعدة سنوياً وذلك لكل مرحلة من مراحل المشروع والمعدة من استشارى المشروع ، ويتم تسوية فروق إعادة التقدير على قائمة الدخل.

**٩-٣ العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى**

يتم إثبات العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى قصيرة الأجل بالقيمة الاسمية مخصوماً منها قيمة المبالغ المتوقع عدم تحصيلها والتي يتم تقديرها عندما يكون من غير المحتمل تحصيل المبلغ بالكامل كما يتم تخفيض قيمة رصيد العملاء والمدينون بقيمة الديون الرديئة عند تحديدها ، هذا ويتم إثبات الأرصدة المدينة الأخرى بالتكلفة مخصوماً منها خسائر الاضمحلال (إيضاح ١٢/٣) ، ويتم قياس العملاء طويلة الأجل بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة والتي يتم حسابها باستخدام معدل العائد الفعلي.

**١٠-٣ قائمة التدفقات النقدية**

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية طبقاً للطريقة غير المباشرة.

**١١-٣ النقدية وما في حكمها**

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية ، فإن النقدية وما في حكمها تتضمن أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والودائع تحت الطلب وكذا أرصدة البنوك سحب على المكشوف التي يتم سدادها عند الطلب والتي تعد جزءاً مكملاً لنظام إدارة الأموال بالشركة.

**١٢-٣ الاضمحلال****أ- الأصول المالية**

- يتم اعتبار الأصل المالي مضمحل إذا كانت هناك أدلة موضوعية تبين أن هناك حدث أو أكثر يؤدي إلى تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لهذا الأصل.
- يتم حساب خسارة الاضمحلال المتعلقة بأصل مالي تم قياسه بالتكلفة المستهلكة بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بسعر الفائدة الفعلي.
- يتم اعتبار الاضمحلال للأصول المالية الهامة بذاتها على مستوى كل أصل مستقل وبالنسبة للأصول المالية الأخرى يتم إجراء الاختبار على مستوى المجموعات التي تشترك في خصائص خطر الائتمان.
- يتم الاعتراف بكافة خسائر الاضمحلال عند حدوثها بقائمة الدخل.
- يتم رد خسائر الاضمحلال إذا ما أمكن ربط الرد بطريقة موضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسائر الاضمحلال المتعلقة بأصول مالية تم قياسها بالتكلفة المستهلكة والأصول المالية التي تعتبر أداة مديونية بقائمة الدخل.

**ب- الأصول غير المالية**

- يتم مراجعة القيم الدفترية لأصول الشركة بخلاف المخزون والأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ الميزانية لتحديد إذا ما كان هناك أي مؤشر على اضمحلال تلك الأصول. في حالة وجود أي مؤشر على الاضمحلال فيتم تقدير القيمة الاستردادية للأصل.
- يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية لأصل أو الوحدة المولدة للنقد المتعلقة به تزيد عن قيمته الاستردادية. تتمثل الوحدة المولدة للنقد في أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التي تولد تدفقات نقدية داخلية وتكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من غيرها من الأصول أو مجموعات الأصول. ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في قائمة الدخل.
- تتمثل القيمة الاستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في قيمته الإستخدامية أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أكبر يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع الحصول عليها للوصول إلى القيمة الحالية باستخدام سعر خصم قبل الضريبة يعكس تقييم السوق المحلي للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بالأصل.
- يتم رد أثر خسائر الاضمحلال إذا حدث تغيير في التقديرات المستخدمة في تحديد القيمة الاستردادية. ويتم الرد في حدود القيمة الدفترية للأصل والتي يتم تحديدها بعد خصم عبئ الإهلاك أو الاستهلاك الذي كان يتعين خصمه إذا لم يتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال وبحيث لا تزيد القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الاستردادية.

**١٣-٣ المخصصات**

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائم أو مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يترتب عنه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام ، وإذا كان التأثير هاما فأنه يتم تقدير قيمة المخصص بخضم التدفقات النقدية المستقبلية بسعر خصم قبل الضريبة والذي يعكس التقدير الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالالتزام إذا كان ذلك ملائما ، هذا ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ الميزانية وتعديلها (عند الضرورة) لإظهار أفضل تقدير حالي لها.

**١٤-٣ الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى**

يتم إثبات الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى بالتكلفة.

**١٥-٣ نظام معاشات العاملين**

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية الحكومي لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية يساهم العاملون وأصحاب العمل بموجب هذا القانون في النظام بنسبة ثابتة من الأجور. يقتصر التزام الشركة على قيمة مساهمتها ، وتحمل مساهمات الشركة لقائمة الدخل طبقاً لأساس الاستحقاق.

**١٦-٣ تحقق الإيراد****- إيرادات النشاط**

يتم الاعتراف بالإيراد عندما تقوم الشركة بتحويل المخاطر والعوائد الأساسية للملكية إلى المشتري ، والأاحتفظ الشركة بحق التدخل الإداري المستمر بالدرجة التي ترتبط عادة بالملكية أو الرقابة الفعالة على السلع المباعة ، وأن يمكن قياس قيمة الإيراد بشكل دقيق ، وأن يتوافر توقع كاف عن تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة للمعاملة إلى الشركة ، وإمكانية تحديد قيمة التكاليف التي تحملتها أو ستحملها الشركة فيما يتعلق بالمعاملة بشكل دقيق.

ويتم إثبات مبيعات الأراضي بالتقسيط وفقاً لشروط التعاقد والتسليم للعميل والتي يتم بموجبها سداد المقابل على أقساط ويتم الاعتراف بسعر البيع النقدي (بدون العائد) كإيراد في تاريخ البيع. ويتم تحديد سعر البيع النقدي بخضم الأقساط المستحقة باستخدام معدل خصم مناسب ويظهر الفرق بين إجمالي سعر البيع والسعر النقدي مخصوماً من قيمة أرصدة العملاء ويتم الاعتراف به كإيراد على مدار فترة استحقاقه.

وفي حالة بيع وحدات فيتم يعترف بالإيراد عند انتقال المخاطر والعوائد إلى المشتري ، وإذا كانت هناك أعمال أساسية يجب أن يقوم بها البائع ولم تتم بعد فإنه لا يتم الاعتراف بالإيراد حتى استكمالها.

**بالنسبة لإيرادات الوحدات المملوكة للشركة التابعة**

يتحقق إيرادات المطاعم المملوك للشركة التابعة بمجرد تقديم الخدمة إلى رواد المطعم ، كما يتحقق الإيراد الخاص بإيجارات الشقق الفندقية والمحللات وفقاً لأساس الاستحقاق.

**- إيرادات التوزيعات**

يتم إثبات إيرادات التوزيعات بقائمة الدخل ، وذلك حينما ينشأ الحق للشركة في استلام توزيعات أرباح من الشركات المستثمر فيها والمحقة بعد تاريخ الاقتناء.

**- إيراد الفوائد**

يتم إثبات الفوائد الدائنة وفقاً لأساس الاستحقاق وعلى أساس نسبة زمنية أخذاً في الاعتبار معدل العائد المستهدف على الأصل.

**١٧-٣ المصروفات**

يتم إثبات المصروفات وفقاً لأساس الاستحقاق.

**١٨-٣ إيرادات (تكاليف) تمويلية (بالصافي)**

يتضمن بند صافي تكاليف تمويلية على الفوائد المدينة والفوائد الدائنة على الأموال المستثمرة بالإضافة إلى فروق العملات الأجنبية.

**١٩-٣ مصروف الفوائد**

يتم إثبات مصروفات الفوائد المتعلقة بالقروض بقائمة الدخل باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

### ٢٠-٣ ضرائب الدخل

تشمل ضرائب الدخل على الأرباح والخسائر للسنة المالية الحالية والمؤجلة. يتم الاعتراف بضرائب الدخل بقائمة الدخل فيما عدا الضرائب المتعلقة ببونود مثبتة مباشرة في حقوق المساهمين ، ففي هذه الحالة يتم إثباتها ضمن حقوق المساهمين.

تتمثل الضريبة الحالية في الضريبة المتوقعة على الربح الضريبي للسنة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ القوائم المالية وأى تسوية لضريبة مستحقة عن سنوات سابقة.

يتم إثبات الضريبة المؤجلة باستخدام طريقة الميزانية أخذاً في الاعتبار الفروق المؤقتة بين القيم الدفترية للأصول والالتزامات لأغراض القوائم المالية والمبالغ المستخدمة لأغراض الضرائب. يتم قياس قيمة الضريبة المؤجلة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ الميزانية.

يتم إثبات أصل ضريبي مؤجل عندما يكون هناك احتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل. يتم مراجعة الأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ الميزانية ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذى لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية.

### ٢١-٣ أذون الخزانة الحكومية

يتم إثبات أذون الخزانة الحكومية بصافى التكلفة بعد استبعاد الاستهلاك وخسائر الانخفاض في قيمة الأصول (١٢-٣).

### ٢٢-٣ شراء أسهم رأس المال

يتم إثبات قيمة المدفوع لشراء أسهم رأس مال الشركة ضمن حقوق الملكية كتغير في حقوق الملكية بما فى ذلك التكاليف المتعلقة بالشراء. يتم تبويب الأسهم المشتراه كأسهم خزينة ويتم عرضها مخصومة من إجمالي حقوق الملكية.

### ٢٣-٣ التوزيعات

يتم إثبات التوزيعات كالتزامات فى الفترة التى يتم فيها إعلان التوزيع.

### ٢٤-٣ النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح

يتم احتساب النصيب الأساسى للسهم العادى فى الأرباح بقسمة الربح أو الخسارة المتعلقة بالشركة القابضة عن مساهمتها فى رأس مال الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال العام. وقد تم تطبيق الفقرة (٤) من المعيار المحاسبى رقم (٢٢) الخاص " نصيب السهم فى الأرباح " وتم الإفصاح عن نصيب السهم فى القوائم المالية المستقلة.

### ٢٥-٣ إصدارات جديدة وتعديلات تمت على معايير المحاسبة المصرية ولم يتم تفعيلها بعد

خلال عام ٢٠١٥ تم إصدار نسخة معدلة من معايير المحاسبة المصرية تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة ، على أن يتم العمل بها للفترات المالية التى تبدأ بعد أول يناير ٢٠١٦ ، مع العلم بأن التطبيق المبكر لهذه المعايير غير مسموح به.

هذا وسوف نستعرض أهم هذه التعديلات التى قد يكون لها تأثير على القوائم المالية للشركة عند بداية التطبيق:-

<u>التأثير المحتمل على القوائم المالية</u>	<u>ملخص لأهم التعديلات</u>	<u>المعايير الجديدة أو المعدلة</u>
	<u>قائمة المركز المالى</u>	<u>معياري مصرى (١)</u>
• إعادة عرض جميع القوائم المالية المعروضة والإفصاحات والإيضاحات المتممة لها بما فيها أرقام المقارنة لتتماشى مع التعديلات المطلوبة بالمعيار.	• عرض رأس المال العامل لا يتطلبه المعيار كما تم إستبعاد النموذج الإرشادى للقوائم المالية المرفق مع إصدار ٢٠٠٦ والذى كان يظهر عرض رأس المال العامل.	عرض القوائم المالية
• إضافة قائمة جديدة (قائمة الدخل الشامل) للفترة والفترة المقابلة.	• يجب إضافة قائمة إلى قائمة المركز المالى تتضمن الأرصدة فى بداية أول فترة مقارنة معروضة فى حالة تأثيرها نتيجة تطبيق المنشأة لسياسة محاسبية بأثر رجعى أو تعديل بأثر رجعى أو إعادة تبويب.	

<u>المعايير الجديدة أو المعدلة</u>	<u>ملخص لأهم التعديلات</u>	<u>التأثير المحتمل على القوائم المالية</u>
	<u>قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) وقائمة الدخل الشامل</u> على المنشأة أن تفصح عن كافة بنود الدخل والمصروفات التي تم الاعتراف بها خلال الفترة في قائمتين منفصلتين أحدهما تعرض مكونات الربح أو الخسارة (قائمة دخل) والثانية تبدأ بالربح أو الخسارة وتعرض عناصر الدخل الشامل الآخر (قائمة الدخل الشامل).	
<u>معيار مصري (١٠)</u> الأصول الثابتة وإهلاكاتها	• يجب عرض حركة الأصول الثابتة وإهلاكاتها بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية للفترتين (الفترة الحالية وفترة المقارنة). • قطع الغيار الإستراتيجية (الرئيسية) وكذا المعدات الاحتياطية تصلح لأن تكون أصولاً ثابتة عندما تتوقع المنشأة أن تستخدمها خلال أكثر من فترة واحدة. (أى عندما ينطبق عليها تعريف الأصول الثابتة).	إعادة عرض أرقام المقارنة الخاصة بالأصول الثابتة فى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية لتتماشى مع التعديلات المطلوبة بالمعيار.
<u>معيار مصري (١٤)</u> تكاليف الإقتراض	• تم إلغاء المعالجة القياسية السابقة والتي كانت تعترف بتكلفة الإقتراض المتعلقة مباشرة بإقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل على قائمة الدخل دون رسملتها على الأصل.	<u>الشركات التي تطبق المعالجة القياسية يكون الإيضاح:-</u> على المنشأة تطبيق هذا المعيار على تكاليف الإقتراض المتعلقة بالأصول المؤهلة والتي يكون فيها تاريخ بدء الرسملة فى أو بعد تاريخ تطبيق هذا المعيار.
<u>معيار مصري (٤٠)</u> الأدوات المالية: الإفصاحات	• تم إصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٠) " الأدوات المالية: الإفصاحات " ليشتمل جميع الإفصاحات المطلوبة للأدوات المالية. • وبناءاً عليه تم تعديل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) وذلك بفصل الإفصاحات منه ليصبح اسم المعيار " الأدوات المالية: العرض " بدلاً من " الأدوات المالية: العرض والإفصاح ".	يتم التعديل بأثر رجعى وتعديل جميع أرقام المقارنة للإفصاحات المعروضة.
<u>معيار مصري (٤٥)</u> قياس القيمة العادلة	• تم إصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٥) " قياس القيمة العادلة " يطبق هذا المعيار عندما يتطلب معيار آخر أو يسمح بالقياس أو الإفصاح بالقيمة العادلة ويهدف هذا المعيار إلى: (أ) تعريف القيمة العادلة. و (ب) وضع إطار لقياس القيمة العادلة فى معيار واحد. و (ج) تحديد الإفصاح المطلوب لقياسات القيمة العادلة.	تقوم الإدارة فى الوقت الحالى بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية والإفصاحات المطلوبة عند تطبيق التعديل بالمعيار.

التأثير المحتمل على القوائم المالية	ملخص لأهم التعديلات	المعايير الجديدة أو المعدلة معياري مصري (٤٢)
يتم التعديل بأثر رجعي وتعديل جميع أرقام المقارنة للقوائم والبيانات المالية المجمعة المعروضة.	<ul style="list-style-type: none"> <li>تم إصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٢) " القوائم المالية المجمعة " وبناءً عليه تم تغيير معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) " القوائم المالية المجمعة والمستقلة " ليصبح " القوائم المالية المجمعة " . وطبقاً لمعيار المحاسبة المصري الجديد (٤٢) " القوائم المالية المجمعة " تم تغيير نموذج السيطرة لتحديد الكيان المستثمر فيه والواجب تجميعه.</li> <li>يتم المحاسبة عن التغييرات في حقوق ملكية المنشأة الأم في منشأة تابعة والتي لا تؤدي على فقدان السيطرة كعمليات حقوق ملكية.</li> <li>إعادة قياس أى حصص متبقية من إستثمار منشأة قابضة في منشأة تابعة في التاريخ الذى فقدت فيه السيطرة بقيمته العادلة وإثبات الفرق بقائمة الدخل.</li> <li>في حالة زيادة حصة الحقوق غير المسيطرة (الأقلية) من خسائر المنشأة التابعة عن حقوق ملكيتهم ، ينسب الربح أو الخسارة وكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر إلى ملاك المنشأة القابضة وأصحاب الحقوق غير المسيطرة حتى ولو أدى ذلك على ظهور رصيد سالب لأصحاب الحقوق غير المسيطرة.</li> </ul>	القوائم المالية المجمعة
تقوم الإدارة فى الوقت الحالى بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية المجمعة عند تطبيق التعديل بالمعيار.	<ul style="list-style-type: none"> <li>تم إصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٤) " الإفصاح عن الحصص فى المنشآت الأخرى " ليتضمن جميع الإفصاحات المطلوبة للإستثمارات فى الشركات التابعة والشقيقة والترتيبات المشتركة والمنشآت ذات الهيكل الخاص غير المجمعة.</li> <li>ويهدف هذا المعيار إلى إلزام المنشأة بالإفصاح عن المعلومات التى تتيح لمستخدمي قوائمها المالية تقييم طبيعة حصصها فى المنشآت الأخرى والمخاطر المصاحبة لها ، وتأثيرات تلك الحصص على مركزها المالى وأدائها المالى والتدفقات النقدية.</li> </ul>	معياري مصري (٤٤) الإفصاح عن الحصص فى المنشآت الأخرى



موصوف	2015	2014
مجموع المبيعات	121.10	107.10
مجموع المبيعات	121.10	107.10
مجموع المبيعات	121.10	107.10
مجموع المبيعات	121.10	107.10
مجموع المبيعات	121.10	107.10

موصوف	2015	2014
مجموع المبيعات	121.10	107.10
مجموع المبيعات	121.10	107.10
مجموع المبيعات	121.10	107.10
مجموع المبيعات	121.10	107.10
مجموع المبيعات	121.10	107.10



## ٦- مشروعات تحت التنفيذ

يتمثل بند مشروعات تحت التنفيذ الظاهر بالميزانية المجمعة ضمن بند الأصول غير المتداولة فيما يلي:-

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٢٥٥ ٠٠٠	٢٥٥ ٠٠٠	محطة رفع منسوب شبكة الصرف الصحي
٣٦ ٢٣٧	٨٤٧ ٣٦٦	مشروعات متنوعة
٥٢ ٣١٧	٥٢ ٣١٧	الدراسة الفنية لإنشاء محطة محولات كهرباء
٧ ١٥٠	-	موردين دفعات مقدمة
<u>٣٥٠ ٧٠٤</u>	<u>١ ١٥٤ ٦٨٣</u>	

## ٧- أعمال تحت التنفيذ

تتمثل التكاليف الفعلية لبند أعمال تحت التنفيذ الظاهرة بالميزانية المجمعة ضمن بند الأصول المتداولة فيما يلي:-

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٤٠ ٤٧٨ ٤١٥	٣٨ ٧٦٤ ٧٨٢	١-٧ تكلفة أراضي المرحلة الأولى التي لم تباع بعد
١٣٤ ٨٧٨ ٠٤٣	١٢٥ ٢٢٤ ١٨٥	٢-٧ تكلفة أراضي المرحلة الثانية التي لم تباع بعد
٣٠٣ ٨٤١ ٦٢٧	٣٠٥ ٠٧٨ ٣٣٥	٣-٧ تكلفة أراضي المرحلة الثالثة
١٠ ٥٣٠ ٢٧٥	١٠ ٥٣٠ ٢٧٥	٤-٧ تكلفة أعمال مشروع صواري
٢ ٢٣٣ ٧٩٣	٣ ٩٦٥ ١٦٧	٥-٧ تكلفة أعمال مشروع جمران
-	٤١ ٢٦٩ ٦٦٩	٦-٧ تكلفة أعمال مشروع طوايا
<u>٤٩١ ٩٦٢ ١٥٣</u>	<u>٥٢٤ ٨٣٢ ٤١٣</u>	

- نظراً للأحداث الاقتصادية التي مرت بها جمهورية مصر العربية خلال عام ٢٠١١، وما صاحبها من قرارات حكومية بسحب أرض المرحلة الثالثة بالمشروع والجاري حالياً إتخاذ الإجراءات القضائية حياله كما هو مبين تفصيلاً بإيضاح (٧-٣) أدناه والذي قد يؤثر على البيانات والمعلومات والافتراضات الفنية المرتبطة بتقدير عناصر التكلفة المشار إليها أعلاه ومن ثم فقد قامت الشركة بالتعاقد مع أحد بيوت الخبرة الاستشارية لإعداد دراسة لإحتساب التكلفة التقديرية لمشروع الشركة فى ضوء البيانات المالية والفنية المتوافرة لديها حالياً فى ضوء تعديلات المخطط العام للمشروع. هذا وقد انتهى من إصدار تقريره عن تلك الدراسة فى ٢٨ يناير ٢٠١٦.

- وفى إطار تلك الدراسة لعناصر التكلفة التقديرية وفى ضوء ظروف التشغيل الحالية فقد تبين للخبراء الذين استعان بهم الشركة لهذا الغرض عدم دقة بعض القياسات المساحية والدراسات التى بنيت عليها الدراسة السابقة مما استلزم معه إجراء تعديلات هامة تم إدراجها على أساس إحتساب التكلفة التقديرية لكلا المرحلتين الأولى والثانية تتمثل فى زيادة المساحة المعدة للبيع للمرحلة الأولى وتخفيض المساحة المعدة للبيع للمرحلة الثانية فى ضوء المخطط العام المعتمد من الهيئة العامة للتنمية السياحية.

- كما تم تأييد بند الأعمال تحت التنفيذ - المرحلة الأولى والثانية - فى ضوء رؤية إدارة الشركة بناءً على رأى المختصين بإدارة التخطيط والتطوير فقد تم إعادة رسملة عدد من مشروعات شبكات الكهرباء والاتصالات المدرجة بتكلفة الاعمال تحت التنفيذ وذلك على الاصول الثابتة فى ضوء الاتفاقيات المبرمة مع جهاز تنظيم مرفق الكهرباء خلال السنوات السابقة والذي يمنح للشركة القدرة على تحقيق منافع اقتصادية حالية ومستقبلية من استغلال شبكة الكهرباء المملوكة لها بمنطقة سهل حشيش، كذلك فى ضوء العقود المبرم مع بعض الجهات لتشغيل شبكة الاتصالات بالارض الخاصة بمشروع الشركة بمنطقة سهل حشيش لصالح الشركة ، كذلك تعديل أخطاء تقدير قياس التكاليف المباشرة وغير المباشرة المتصلة بعملية الترفيق فى ضوء ظروف التشغيل ، هذا وقد تم تسوية الفروق الناتجة عن هذه الأخطاء على الخسائر المرحلة - (إيضاح ٣٠).

## ١-٧ أراضي المرحلة الأولى

- تم تخصيص المرحلة من الهيئة العامة للتنمية السياحية بمساحة ستة ملايين متر مربع بموجب عقد بيع وإيجار أراضي صحراوية بمركز سهل حشيش السياحي بالبحر الأحمر بغرض تنميتها سياحياً والمبرم في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ وقد تم سداد كامل قيمة المرحلة. هذا ويستحق للهيئة ٧,٥٪ من ثمن البيع وقت التصرف وبحد أدنى ١١,٢٥ جنيه مصرى للمتر الواحد تزداد بنسبة ١٠٪ سنوياً وذلك وفقاً لعقود البيع المقدمة من الشركة هذا وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٢٦ لسنة ٢٠٠٥ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٨ في ١٤ يوليو ٢٠٠٥ ، والذي تضمن أن الاراضى المباعه لإقامة مشروع فندقى يستحق للهيئة ١,٧٥ دولار أمريكى عن كل متر من الأراضى المباعه. هذا وقد قامت الشركة باتخاذ إجراءات تسوية نهائية لحصة الهيئة على التصرفات التى أبرمتها الشركة على أراضي المرحلة الأولى والثانية والثالثة من مركز سهل حشيش والذي بموجبه تم الاتفاق على أن يتم حساب حصة الهيئة المستحقة عن المرحلة الأولى على أساس ٧,٥٪ من قيمة التصرف أو ١١,٢٥ جنيه مصرى للمتر المربع الواحد تزداد بنسبة ١٠٪ سنوياً من تاريخ أول تعاقد أيهما أكبر.
- وفقاً لعقد الشركة مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ووفقاً للمخطط العام للمرحلة الأولى وتحديثاته والمعتمد من الهيئة فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٦ مليون متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٣١٦ ٨٩١ متر مربع.
- هذا وقد بلغت التكلفة التقديرية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ لتنفيذ تنمية المرحلة الأولى من المشروع بناءاً على الدراسة المعدة من قبل الشركة مبلغ ٦٠٧ ٦٠٠ ٢٩٨ جنيه مصرى بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالى ٦١,٠٥ جنيه مصرى.
- وقد بلغ قيمة المنصرف فعلياً على أعمال الترفيق لتلك المرحلة مبلغ ٢٠٨ ٢٩٦ ٢٢٧ جنيه مصرى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ بمتوسط تكلفة فعلية للمتر المربع الواحد ٤٦,٤٧ جنيه للمتر، هذا وتبلغ مساحة الأرض المتبقية القابلة للبيع من هذه المرحلة ٢١١ ٨٥٧ متر مربع تقريباً.

## ٢-٧ أراضي المرحلة الثانية

- قامت الشركة باستئجار أراضي المرحلة الثانية بمساحة قدرها ٦ مليون متر مربع كمنطقة امتداد للتنمية السياحية للمرحلة الأولى.
- بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٠٣ حصلت الشركة على موافقة مبدئية من الهيئة العامة للتنمية السياحية ببيع المساحة المخصصة من المركز السياحي للمرحلة الثانية البالغة ٦ مليون متر مربع. وقد تم صدور قرار تخصيص نهائى لأرض تلك المرحلة برقم (٨٢) فى تاريخ ٢٠٠٦/٦/٥ بعد سداد كافة مصروفات التخصيص والتعاقد.
- وفى إطار التسوية النهائية لحصة الهيئة على التصرفات التى أبرمتها الشركة على أراضي المرحلة الأولى والثانية والثالثة من مركز سهل حشيش المشار إليها فى (١-٧) فقد تم الاتفاق على حساب حصة الهيئة على نفس الأسس المتبعة للمرحلة الأولى عن التصرفات المبرمة قبل تاريخ صدور قرار رئيس مجلس الوزراء فى ٢٨ يوليو ٢٠٠٥ ، على أن يتم حساب حصة الهيئة بعد تاريخ القرار المبين عاليه بواقع ١,٧٥ دولار للمتر الواحد بالنسبة للتصرفات على قطع الاراضى المخصصة للاستخدام الفندقى أو ٥ دولار أمريكى بالنسبة لقطع الاراضى المخصصة للإسكان السياحى.
- وفقاً لعقد الشركة مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ووفقاً للمخطط العام للمرحلة الثانية وتحديثاته والمعتمد من الهيئة فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٨٠٥ ٦٠٢١ متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٦٥٧ ٧٩٣ متر مربع.
- بلغت التكلفة التقديرية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ للمرحلة الثانية من المشروع بناءاً على الدراسة المعدة من قبل الشركة مبلغ ٨٣٢ ٠٨٩ ٤٤٥ جنيه مصرى بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالى ٩٣ جنيه مصرى.
- وقد بلغ قيمة المنصرف فعلياً على أعمال الترفيق لتلك المرحلة مبلغ ٨٣٢ ٨٦٧ ٢٤٠ جنيه مصرى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ بمتوسط تكلفة فعلية للمتر المربع الواحد ٥٠,٢٥ جنيه للمتر ، هذا وتبلغ مساحة الأرض المتبقية القابلة للبيع من هذه المرحلة ٣٧٠ ٢٥٢٠ متر مربع تقريباً.

**٣-٧ أراضي المرحلة الثالثة:**

- قامت الشركة باستئجار أراضي المرحلة الثالثة والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع باعتبارها امتداد للتنمية السياحية للمرحلتين الأولى والثانية بموجب التعاقد الرئيسى مع هيئة التنمية السياحية فى ١٠/٢٤/١٩٩٥.
- بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٠٥ قامت الشركة بمخاطبة الهيئة العامة للتنمية السياحية لإفادتها بخطاب يفيد أحقية الشركة فى تنمية المرحلة الثالثة وبتاريخ ٢٠ مارس ٢٠٠٥ أفادت الهيئة العامة للتنمية السياحية بأنها ليس لديها مانع من دراسة طلب الشركة طالما تستوفى الشركة الشروط والضوابط التعاقدية وسوف توافى الهيئة الشركة بنتائج تلك الدراسة فى حينه ، وطبقا لخطاب الهيئة المؤرخ فى ٢٦/٢/٢٠٠٧ تم تحديد سعر شراء المتر بمبلغ ١,٤٠ دولار للمتر المربع.
- تبلغ تكلفة شراء الأرض من الهيئة العامة للتنمية السياحية طبقا للقياس المساحى المعد بمعرفة الشركة (شاملة مصروفات التعاقد والتخصيص) مبلغ ٨١٩ ٤١١ ٤٢ دولار أمريكى المعادل لمبلغ ٧٤٠ ٤٥٠ ٢٣١ جنيه مصرى والمدرجة ضمن رصيد أعمال تحت التنفيذ - مرحلة تالثة وقد بلغ المسدد منها ٣٥٩ ٥٦٧ ٧ دولار أمريكى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ ويبلغ باقى قيمة المستحق للهيئة فى ضوء الحصر المبين عاليه بمبلغ وقدره ٥٣٧ ٤٦٥ ٢٧٣ جنيه مصرى المعادل لمبلغ ٩٠٩ ٩٢٤ ٣٤ دولار أمريكى والمدرجة ضمن دائنو شراء أراضي.
- كما بلغت تكلفة الأعمال المنفذة بهذه المرحلة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ مبلغ ٥٩٤ ٦٢٧ ٧٣ جنيه مصرى مقابل (مبلغ ٨٨٧ ٣٩٠ ٧٢ جنيه مصرى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤).
- هذا وقد قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بموجب قرارها المؤرخ فى ٣١ مارس ٢٠١١ بسحب موافقتها السابقة الصادرة للشركة لتنمية وتطوير أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع ، وقد قامت الشركة بالتظلم من قرار الهيئة العامة للتنمية السياحية بسحب الموافقة المشار إليها فى ٢٧ مايو ٢٠١١ والتي لم تتلقى رد بشأنه ، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإدارى الخاص بسحب أرض المرحلة الثالثة والصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإدارى والتي تأجلت إلى جلسة ١٨ مايو ٢٠١٥ وبتلك الجلسة تم طلب حجز الدعوى للتقرير وبناء عليه قررت المحكمة حجز الدعوى للتقرير وتقديم المذكرات خلال أسبوعين من جانب الهيئة ولم تودع المذكرات كما ان التقرير لم يودع وجارى متابعته وفقا لما هو وارد تفصيلا بالموقف القانونى للشركة إيضاح رقم (٢٩-٤).

**٤-٧ تكلفة أعمال تحت التنفيذ (مشروع صواري)**

يتمثل البند عاليه فيما يلى:-

- ١-٤-٧ قيمة التكلفة المتكبدة فى تنفيذ أعمال مشروع إقامة تجمع سكنى فاخر على مساحة تبلغ حوالى ٢,٥٨٣ مليون متر مربع بمنطقة سهل حشيش ، وفى إطار تنفيذ المشروع فقد قامت الشركة بإبرام اتفاق مع شركة أوراسكوم للتنمية والإدارة - FZC (بصفتها المطور) فى ٢٨ أبريل ٢٠١٠ بشأن الحصول على خدماتها المرتبطة بتطوير وإدارة وتسويق وبيع وحدات المشروع طبقا للمخطط العام المتفق عليه.
- ٢-٤-٧ حقوق استغلال علامات تجارية والمتمثلة فى قيمة مقابل استغلال الاسم التجارى لشركة أوراسكوم للتنمية والإدارة - (FZC) ومقرها رأس الخيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك عن أعمال الإشراف على تنفيذ والترويج والدعاية لمشروع صواري المبين عاليه.
- وقد قامت الشركة بمتابعة الإجراءات التى تكفل لها استكمال أعمال المشروع فى ظل تداخل جزء من المساحات المقرر إقامة المشروع عليها مع أراضي المرحلة الثالثة والتي ما زالت محل نزاع مع الهيئة العامة للتنمية السياحية (إيضاح ٣-٧) ، وفى هذا الإطار تقدمت الشركة بطلب لإعادة ترسيم حدود المرحلة الثانية المخصصة نهائيا بإضافة مساحة ٣٩١ الف متر مربع فى اتجاه الامتداد الجنوبى لتشمل جزء من مشروع المارينا الواقع داخل نطاق المرحلة الثالثة واستقطاع ذات المساحة من الحدود الغربية للمرحلة الثانية تمهيدا للبدء فى تنفيذ مشروع صواري وقد أصدرت الهيئة العامة للتنمية السياحية كتابها المؤرخ فى ١٥ مايو ٢٠١٥ بالموافقة على طلب الشركة مع التزام الشركة بالاشتراطات المرتبطة بذلك .

**٥-٧ مشروع جمران**

يتمثل البند عاليه فى قيمة التكلفة المتكبدة لتنفيذ أعمال مشروع جمران بمنطقة الفيلات بالإضافة إلى قيام الشركة بتولى أعمال بناء وحدات الفيلات لصالح بعض عملاء تلك الأراضي بما يتناسب مع المخطط العمرانى المتكامل لتلك المنطقة.

٦-٧ تكلفة أعمال تحت التنفيذ - تخص الشركة التابعة - مشروع الشقق الفندقية (طوايا)

- يتمثل رصيد البند البالغ ٦٦٩ ٢٦٩ ٤١ جنيه مصري في قيمة المبالغ المنصرفة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ عن عقد الشراكة والتطوير المبرم بين شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي " الشركة التابعة" ، وشركة بالم هيلز طبقا لبند التعاقد الذي ينص على قيام شركة بالم هيلز بأعمال التسويق والمبيعات لمشروع الشقق الفاخرة بالمدينة القديمة على ان تتحمل شركة بالم هيلز بتكاليف العاملين القائمين عن اعمال التسويق والمبيعات مع التزامها ببيع الوحدات خلال عامين (قابلة للتجديد) مقابل حصولها على عمولة قدرها ٢٥٪ من إجمالي الأرباح وتحسب من ايراد المشروع بعد خصم تكاليف المشروع وتلتزم شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي بتمويل عملية التطوير قبل البدء في عملية البيع بمبلغ ١,٥ مليون دولار امريكي على ان ترد للشركة من حساب المشروع قبل اية مصروفات أخرى وتتمثل تكلفة أعمال تحت التنفيذ المبينة عاليه في ما يلي:-

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
-	١١ ٧٣٤ ٨٤٣	أعمال تمت بعد قرار تطوير المدينة القديمة (مشروع طوايا)
-	٢٩ ٥٣٤ ٨٢٦	صافي أصول محولة في ٢٠١٥/١/١ من الاستثمار العقاري للأعمال تحت التنفيذ عن مشروع طوايا إيضاح رقم (٥)
-	٤١ ٢٦٩ ٦٦٩	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٨- المخزون

يتمثل رصيد بند المخزون والظاهر بالميزانية المجمعة ضمن بند الأصول المتداولة فيما يلي:-

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٢ ٤٨٥ ٨٧٠	٢ ٢٠٨ ٠٣٤	شركة المصرية للمنتجات السياحية مخزون مهمات الصيانة وقطع الغيار بالموقع
٣٩ ٨١١	٤٤ ١٠٩	شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي (الشركة التابعة) مخزون الأطعمة
١١١ ٤٤٩	١١٩ ٣١٧	مخزون مشروبات
٢ ٦٣٧ ١٣٠	٢ ٣٧١ ٤٦٠	

٩- عملاء وأوراق القبض (بالصافي)

يتمثل عملاء وأوراق القبض والظاهر بالميزانية المجمعة ضمن بند الأصول المتداولة فيما يلي:-

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٣٣٢ ١١٥ ٤٩٢	٦٠١ ٢٩٧ ٢٧٠	عملاء - أراضي
٧٦ ٠٩٨ ١٥١	٧١ ١١١ ٤٣٢	عملاء وأوراق قبض مشروع جمران
٣٢ ٥٤٩ ٧٩٨	٣٨ ٥٥٩ ٨٦٠	عملاء - خدمات وإدارة المنتجع
-	٢٩ ٢٥١ ٢٩٩	عملاء - مشروع طوايا
٤٤٠ ٧٦٣ ٤٤١	٧٤٠ ٢١٩ ٨٦١	
(١١ ٨١٧ ٨١٥)	(٤٩ ٢٣٨ ٧٩٩)	يخصم: الفوائد المؤجلة
(٨٦ ٩٨١ ٥٧٢)	(٧١ ٥٠٩ ٠٣٧)	يخصم: الانخفاض في رصيد العملاء (**)
٣٤١ ٩٦٤ ٠٥٤	٦١٩ ٤٧٢ ٠٢٥	

لأغراض تصوير القوائم المالية تم تبويب أرصدة العملاء وأوراق القبض في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ كالتالي:-

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	عملاء وأوراق قبض – أصول غير متداولة
٦٥ ١١٣ ٢٥٢	٢٨٣ ٣٥٩ ١٨٩	
<u>٢٧٦ ٨٥٠ ٨٠٢</u>	<u>٣٣٦ ١١٢ ٨٣٦</u>	عملاء وأوراق قبض – أصول متداولة

(\*\*) يتمثل رصيد الانخفاض في قيمة العملاء المبين عاليه في قيمة الانخفاض في قيمة أرصدة العملاء طبقا للدراسة المعدة بمعرفة الإدارة نتيجة للظروف الحالية في جمهورية مصر العربية وانعكاسها على نشاط الشركة والتي أدت إلى وجود بعض الصعوبات المالية لدى بعض العملاء بالإضافة إلى تأثير انخفاض نشاط السوق بسبب الصعوبات المالية التي تواجه قطاع السياحة عامة ، لذا فإن إدارة الشركة قامت بإجراء دراسة بناءً على عدة افتراضات لتحديد مقدار الانخفاض في أرصدة العملاء نتيجة المؤشرات المذكورة عاليه ، وقد تم إعداد الدراسة في ضوء ما يلي:-

- افتراض استمرار الارتباط بالعميل ومتابعة عملية التحصيل منهم.
- التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة في ضوء عدد السنوات المتوقعة للسداد على مستوى كل عميل على حدة.
- خصم التدفقات النقدية المتوقعة باستخدام معدلات للعائد من الاستثمارات المشابهة ووفقاً لطبيعة العملة المرتبط بها كل عميل.
- وتتمثل حركة رصيد الانخفاض في قيمة العملاء خلال العام فيما يلي:

<u>جنيه مصرى</u>	
٨٦ ٩٨١ ٥٧٣	رصيد أول العام
٣١ ٠٥٤	المكون خلال العام
(١٥ ٥٠٣ ٥٩٠)	رد الانخفاض في قيمة العملاء خلال العام (*)
-	المستخدم من الرصيد خلال العام
<u>٧١ ٥٠٩ ٠٣٧</u>	رصيد آخر العام

(\*) يتضمن مبلغ يعادل ٢ ٦٦٦ ١٦١ جنيه مصرى تخص أرصدة العملاء المرتبطة بتسوية قطعة الأرض رقم (٢ – مرحلة أولى) كما تتضمن مبلغ ٩ ٥٢٥ ٨٨٤ جنيه مصرى تخص أرصدة غرامات التأخير على ذلك العميل الواردة بالإيضاح رقم (١٩-٣) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

#### ١٠- مدينون متنوعون وأرصدة مدينة أخرى

يتمثل بند مدينون متنوعون وأرصدة مدينة أخرى والظاهر بالميزانية المجمعة ضمن الأصول المتداولة فيما يلي:

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	تأمينات خطابات الضمان
٥٠ ٠٠٠	-	عهد نقدية وسلف
٢٥ ٤٥٤	٢١٠ ٦٠٩	مصروفات مدفوعة مقدماً
١ ٢٣١ ٤٠٢	١ ٢٣٨ ٤٩١	تأمينات لدى الغير
٤٢٦ ١٧٠	٥٥٥ ٠٢٦	مدينو بيع أصول ثابتة
٢٢٧ ٤٠٥	-	ايرادات مستحقة
٤٣٦ ٩٨٠	١ ١٦١ ٩٦٧	دفعات مقدمة لمقاولين وموردين
٤ ٤٢٢ ٤٧٠	٤ ٤٣٧ ٥٠٩	مدينون متنوعون
٧٣٨ ٥٥٥	٦٧٣ ٢٣٤	ضرائب خصم من المنبع-مدينة
٤٣٢ ٢١٩	٥٢٢ ٤١٢	ضريبة دخل مسددة عن مبيعات تم ردها (*)
٥ ١٠٥ ٠٧٢	١ ٤٥٢ ٨٣٩	
<u>١٣ ٠٩٥ ٧٢٧</u>	<u>١٠ ٢٥٢ ٠٨٧</u>	يخصم: الانخفاض في قيمة مدينون متنوعون وأرصدة مدينة أخرى
(١ ٤٥٠ ٩٣٢)	(٢ ٣٨٣ ٧٤٧)	
<u>١١ ٦٤٤ ٧٩٥</u>	<u>٧ ٨٦٨ ٣٤٠</u>	

(\*) يتمثل في قيمة الباقي المسدد بالزيادة لمأمورية الضرائب بمبلغ ٩٦٦ ٤٠٨ ٦ جنيه مصرى عن دخل الأشخاص الاعتبارية عن السنة المالية ٢٠٠٨ فى ضوء قرار اللجنة الداخلية الوارد بنموذج رقم ٣٦ سداد بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٢. وقد بلغ قيمة ما تم تسويته مع المأمورية من هذا الرصيد مبلغ ١٢٧ ٩٥٦ ٤ جنيه مصرى. طبقاً للمطالبة الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٨ (نموذج حجز أ) ليصبح الرصيد فى ٢٠١٥/١٢/٣١ مبلغ ٨٣٩ ٤٥٢ ١ جنيه مصرى هذا وسيتم تسوية باقى تلك المديونية مع المأمورية مقابل المطالبات الضريبية الناشئة عن السنوات المالية التالية.

## ١١ - النقدية بالصندوق والبنوك

يتمثل بند النقدية بالصندوق والبنوك الظاهر بالميزانية المجمعة ضمن الأصول المتداولة فيما يلى:-

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	نقدية بالصندوق
٢٦٤ ٥١٠	٢٨٥ ٢٣١	بنوك - حسابات جارية - جنيه مصرى
٨ ٨٢٨ ٩٨٤	٨١ ٤٢٣ ٦٤٠	بنوك - حسابات جارية - دولار أمريكى
١ ٢١٠ ٤١١	٩ ١٩٤ ٧١٠	بنوك - حسابات جارية - يورو
٣٥٩ ١٢٦	٩١١ ٢٩٨	بنوك - حسابات جارية - جنيه إسترليني
-	٢٠٤ ٨٠٤	بنوك - ودائع - جنيه مصرى - (أقل من ثلاثة شهور)
١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢١ ٢٨٥ ٩٨٨	بنوك - ودائع - جنيه مصرى - (أكثر من ثلاثة شهور) (*)
-	١ ٤٧٤ ٩٣٠	بنوك - ودائع - دولار أمريكى - (أقل من ثلاثة شهور)
٣٥ ٧٥٠ ٠٠٠	-	بنوك - ودائع - دولار أمريكى - (أكثر من ثلاثة شهور)
١٤ ٣٠٠ ٠٠٠	-	شيكات تحت التحصيل (مشروع طوايا)
-	٦٣٥ ٨٧١	وثائق صناديق استثمار فى أدوات سوق النقد - جمان (**)
٢٧ ٤٣٠ ٢٠٤	٢٠ ١٨٦ ٦٦٤	الرصيد
<u>٩٨ ١٤٣ ٢٣٥</u>	<u>١٣٥ ٦٠٣ ١٣٦</u>	

(\*) يتمثل هذا الرصيد فى قيمة أرصدة الودائع لأجل بالبنوك بالجنيه المصرى والتي تستحق خلال فترات تتراوح بين أكثر من ثلاثة شهور وأقل من سنة من تاريخ الميزانية وذلك بفائدة ٩,٢٥٪.

(\*\*) يتمثل البند فى القيمة السوقية لعدد ٨٩٦ ١١٤ وثيقة من وثائق صندوق استثمار فى أدوات سوق النقد - جمان (يومية) والمدار بمعرفة العربى الأفريقى لإدارة الاستثمارات هذا وقد بلغ سعر الوثيقة المعلن فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ مبلغ قدره ١٧٥,٧٠ جنيه مصرى (١٦١,٧١ جنيه مصرى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤). وقد بلغت قيمة الأرباح الناتجة عن اقتناء الاستثمار والمدرجة على قائمة الدخل خلال العام مبلغ ٦٨٩ ٧٥٦ ١ جنيه مصرى.

- ولأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتمثل بند النقدية وما فى حكمها فى الآتى:

٢٠١٤/٩/٣٠	٢٠١٥/١٢/٣١	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	النقدية بالبنوك والصندوق
٩٨ ١٤٣ ٢٣٥	١٣٥ ٦٠٣ ١٣٦	<u>يخصم:</u>
(١٤ ٣٠٠ ٠٠٠)	(١ ٤٧٤ ٩٣٠)	ودائع لأجل (أكثر من ثلاثة شهور)
<u>٨٣ ٨٤٣ ٢٣٥</u>	<u>١٣٤ ١٢٨ ٢٠٦</u>	النقدية وما فى حكمها طبقاً لقائمة التدفقات النقدية



## ١٢- ودائع بالبنوك – طويلة الأجل

يتمثل رصيد ودايع بالبنوك – طويلة الأجل الظاهر بالميزانية فيما يلي: -

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
-	٣٩ ١٥٠ ٥٠٠	بنوك – ودايع – دولار أمريكي (تستحق بعد عام) (*)
-	<u>٣٩ ١٥٠ ٥٠٠</u>	

(\*) تتمثل أرصدة الودائع بالبنوك بالدولار الأمريكي (تستحق بعد عام) المبين رصيدها عاليه في قيمة المعادل لمبلغ ٥ مليون دولار أمريكي تستحق خلال عام ٢٠٢٢ وذلك بفائدة ٥ ٪. ويتضمن هذا الرصيد مبلغ ٢٥٠ ٥٧٥ ١٩ مليون جنيه مصري والمعادل لمبلغ ٢,٥ مليون دولار أمريكي مخصصة كضمانة لتسهيل جارى مدين من البنك العربى الإفريقى الدولى لصالح شركة سهل حشيش للإستثمار السياحى (شركة تابعة) والذي ينتهى خلال شهر مايو ٢٠١٦.

## ١٣- مخصص المطالبات

يتمثل هذا البند الظاهر ضمن الالتزامات المتداولة بالميزانية فى التالى:

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
١٢ ٥٢٦ ٢٩٤	١٣ ٧٥٧ ٣٢٣	رصيد أول العام
١ ٢٥١ ٠٢٩	٢ ٠٥٦ ٦٧١	تدعيم خلال العام
(٢٠ ٠٠٠)	(٣ ٦٧٧ ٢٣٢)	المستخدم خلال العام
<u>١٣ ٧٥٧ ٣٢٣</u>	<u>١٢ ١٣٦ ٧٦٢</u>	الرصيد فى نهاية العام

(\*) يتضمن مخصص المطالبات قيمة الفروق الضريبية المتوقعة والناشئة عن عملية الفحص الضريبي للشركة المصرية للمنتجات السياحية كما هو وارد تفصيلا بإيضاح رقم (٢٦) الموقف الضريبي وذلك عن السنوات المالية منذ بدء النشاط وحتى عام ٢٠٠٨ ، وسيتم تسوية تلك الفروق الضريبية من قيمة الرصيد الدائن المستحق للشركة طرف مصلحة الضرائب المصرية.

## ١٤- دفعات مقدمة من عملاء

يتمثل بند دفعات مقدمة من عملاء الظاهر بالميزانية المجمعة ضمن بند الالتزامات المتداولة فى الآتى: -

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
١١ ٨٨٣ ١٩٩	٢٣ ٣٣٧ ٧٨٥	مقدمات حجز أراضي
١ ٦٤٨ ٩٧٩	١ ٦٨٨ ٤٨٣	مقدمات حجز وحدات مشروع صواري
٢١٣ ٥٥٣	١٠٩ ٥٣٤	مقدمات حجز وحدات مشروع جمران
٣٨٧ ٩٤٤	٣٤٧ ١٤٤	مقدمات حجز محلات بنظام الاستئجار- الشركة التابعة
-	٤٤ ٨٠٤ ٧٥٠	دفعات تعاقد وحجز شراء وحدات بمشروع طوايا
<u>١٤ ١٣٣ ٦٧٥</u>	<u>٧٠ ٢٨٧ ٦٩٦</u>	

#### ١٥- دائنون متنوعون وأرصدة دائنة أخرى

يتمثل البند الظاهر بالميزانية المجمعة ضمن بند الالتزامات المتداولة فيما يلي :-

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٨ ٧٧٨ ٧٥٨	٦ ٩٤٢ ٦٣٠	مقاولين وموردين
٩٥٣ ٩١٥	١ ٠٧٥ ٨٤٤	مقاولين ضمان أعمال
١ ٧٨١ ٣٩٣	١ ٨١٦ ٣٧٤	مقاولين - تأمينات اجتماعية
١٩ ٨٧٧ ٦٦٦	١٨ ٩٢١ ٤٨٧	المستحق لجهات حكومية
٦٦٥ ٥٨٠	٢ ٢٦٤ ٨٠٩	مصروفات مستحقة
٤٢٨ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	تأمينات تعاقدات توزيع الكهرباء
٢ ٢٥٩ ٨٧٣	٢ ٦٣١ ٤٤٧	تأمينات صيانة
٢ ٧٢٨ ٥٢٥	٢ ٤٧٤ ٤٠٨	تأمينات من الغير (محلات - الشركة التابعة)
٣٩٣ ٤٩٩	٣٩٣ ٤٩٩	دائنو توزيعات
٤٤ ٣٨٣ ٩٩٧	٥٤ ٩٠١ ٥٩٠	إيرادات مؤجلة (*)
٤٣ ٨٨١ ٠٠٠	٤٤ ٦٣١ ٥٧٠	أرصدة دائنة أخرى (**)
١٤ ٠٠١ ٧٢٥	١١ ٦٣٠ ٥٢٥	دائنون متنوعون
<u>١٤٠ ١٣٣ ٩٣١</u>	<u>١٤٧ ٧٠٩ ١٨٣</u>	

(\*) تتضمن الإيرادات المؤجلة مبلغ ٧١٢ ١٥٥ ٤٥٠ جنيه مصري قيمة ثمن البناء المسدد مقدما من عملاء مشروع جمران والتي سيتم الاعتراف بها بموجب استلام العملاء لها لدى تنفيذ هياكل البناء للفيالات.

(\*\*) يمثل الرصيد في قيمة المسدد من أحد عملاء الشركة بمبلغ ٥,٧ مليون دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٥٧٠ ٦٣١ ٤٤٠ جنيه مصري كدفعة تعاقد شراء أرض بالمرحلة الثانية هذا وقد أقامت إدارة الشركة دعوى لفسخ التعاقد مع العميل مع رد دفعة التعاقد المسددة منه نظرا لتأخره في الوفاء بالتزاماته التعاقدية حتى تاريخه ، وقامت الشركة عن طريق مستشارها القانوني بتقديم كافة الأسانيد القانونية التي تدعم موقفها في الدعوى وفقا لما جاء تفصيلا بالإيضاح (٢٩-١) الموقف القانوني.

#### ١٦- مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية

يتمثل بند مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية الظاهر ضمن الالتزامات المتداولة بالميزانية بمبلغ ٧٦٠ ٠٦٦ ٧٣٠ جنيه مصري (٥٨٧ ١١٠ ٦٢٠ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤) في قيمة حصة الهيئة عن تصرفات الشركة في أراضي المراحل الثلاث ، وجاري حاليا استكمال التسوية النهائية لقيمة مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية لدى الشركة عن التصرف بالأراضي طبقا لأسس التحاسب المتفق عليها مع الهيئة والواردة تفصيلا بإيضاح (٧) أعمال تحت التنفيذ.

#### ١٧- رأس المال

حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ ٧٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري (فقط سبعمائة مليون جنيه مصري) وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ ٣٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري موزعا على ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف سهم قيمة كل سهم مائة جنيه مصري هذا وقد دفع المكنتبون ربع القيمة الاسمية للأسهم بالكامل وقد تم استكمال سداد مبلغ ٢١٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري من توزيعات الأرباح التي قررتها الجمعيات العامة للمساهمين عن القوائم المالية التي اعتمدت عن السنوات من ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠٣) وبذلك أصبح المسدد من قيمة السهم ٦٠ جنيه مصري.

بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ٢٨/١١/٢٠٠٤ الموافقة بالإجماع على تخفيض رأس المال المصدر من ٣٥٠ مليون جنيه مصري إلى ٢١٠ مليون جنيه مصري عن طريق تخفيض القيمة الاسمية للسهم من ١٠٠ جنيه مصري إلى ٦٠ جنيه مصري لنفس عدد الأسهم البالغ عددها ٣,٥ مليون سهم ، ليصبح رأس مال الشركة مدفوع بالكامل ، وذلك لتوفيق أوضاع الشركة طبقاً لإجراءات قيد واستمرار قيد الأسهم في بورصة الأوراق المالية. كما تم الموافقة على تجزئة القيمة الاسمية للسهم من ستون (٦٠) جنيه مصري إلى عشرة (١٠) جنيه مصري ليكون عدد الأسهم ٢١ مليون سهم بدلاً من ٣,٥ مليون سهم ، ويصبح رأس مال الشركة المصدر والمدفوع ٢١٠ مليون جنيه مصري موزعة على ٢١ مليون سهم بقيمة اسمية للسهم الواحد عشرة (١٠) جنيه مصري.

بناءً على قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة في ٢٠٠٦/٥/١١ وقرار مجلس إدارة الشركة في ٢٠٠٦/٥/٢٤ تمت الموافقة على زيادة رأس المال المصدر ليصبح رأس مال الشركة المصدر ٢٦٢ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى يمثل ٢٦,٢٥٠,٠٠٠ سهم قيمة أسمية للسهم الواحد (١٠) عشرة جنيهات مصرية تم تمويلها عن طريق توزيعات ارباح المساهمين عن السنة المالية ٢٠٠٥. وتم التأشير بذلك بالسجل التجارى بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨.

بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٦ تم تعديل القيمة الاسمية للسهم لتصبح واحد جنيه مصرى بدلاً من عشرة جنيهات مصرية وتم تجزئة السهم الواحد إلى عشرة أسهم ليصبح عدد الأسهم المصدرة والمسددة بالكامل ٢٦٢ ٥٠٠ ٠٠٠ سهم ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل ٢٦٢ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى موزعة على ٢٦٢,٥٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية واحد جنيه مصرى للسهم وتم التأشير بذلك بالسجل التجارى في ٢١ فبراير ٢٠٠٧.

بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ١١ أبريل ٢٠٠٧ تم الموافقة بالإجماع على زيادة رأس المال المرخص به ليصبح ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى (إثنان مليار جنيه مصرى) وزيادة رأس مال الشركة المصدر والمدفوع إلى مبلغ ٤٣٧ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى يمثل ٤٣٧,٥٠٠,٠٠٠ سهم قيمة أسمية للسهم الواحد (١ جنيه مصرى) واحد جنيه مصرى تم تمويلها بالكامل عن طريق حصة المساهمين في أرباح عام ٢٠٠٦ وتم التأشير بذلك بالسجل التجارى في ٢٦ إبريل ٢٠٠٧.

بناءً على قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٠٧ تم زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ ٢٦٢,٥ مليون جنيه مصرى (مائتان واثنان وستون مليون وخمسمائة ألف جنيه مصرى) وقد تم إصدار السهم بقيمة واحد جنيه مصرى بالإضافة إلى علاوة الإصدار ٠,٢٥ جنيه مصرى لكل سهم أكتتب فيها بالكامل عن طريق اكتتاب المساهمين القدامى وفقاً لشهادة بنك مصر ايران المؤرخة في ٢٠ يونيو ٢٠٠٧ ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع ٧٠٠ مليون جنيه مصرى. وتم التأشير بذلك بالسجل التجارى في ١٦ يوليو ٢٠٠٧.

بناءً على قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٩/١١ فقد تم الموافقة على توزيع مبلغ ١٤٠ مليون جنيه مصرى من الأرباح المحققة بالقوائم المالية للفترة المالية للسنة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٠٧ في صورة أسهم مجانية للمساهمين مع تفويض مجلس الإدارة باتخاذ القرار وإجراءات زيادة رأس المال المصدر بهذه الزيادة وذلك في حدود رأس المال المرخص به البالغ ٢ مليار جنيه مصرى وتعديل المادتين ٦ ، ٧ من النظام الاساسى للشركة وذلك بتوزيع عدد واحد سهم مجانى لكل خمس أسهم قائمة من أسهم رأس المال المصدر البالغ ٧٠٠ مليون جنيه مصرى وليصبح رأس المال بعد الزيادة ٨٤٠ مليون جنيه مصرى ، وقد تم التأشير بالزيادة في السجل التجارى في ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٧.

بناءً على قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/٤/ ٢٤ فقد تم التصديق على مشروع توزيع مبلغ ٢١٠ مليون جنيه مصرى من الأرباح المحققة بالقوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ في صورة أسهم مجانية للمساهمين مع تفويض مجلس الإدارة باتخاذ القرار وإجراءات زيادة رأس المال المصدر بهذه الزيادة وذلك في حدود رأس المال المرخص به البالغ ٢ مليار جنيه مصرى وليصبح رأس المال بعد الزيادة المجانية ١ ٠٥٠ مليون جنيه مصرى (مليار وخمسون مليون جنيه مصرى) وتعديل المادتين ٦ ، ٧ من النظام الاساسى للشركة وذلك بتوزيع عدد واحد سهم مجانى لكل أربع أسهم قائمة من أسهم رأس المال المصدر البالغ ٨٤٠ مليون جنيه مصرى ، وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك والتأشير بالزيادة في السجل التجارى في ٢٩/٧/٢٠٠٨.

١٨- إيرادات النشاط

١-١٨ مبيعات أراضي

٢٠١٤	٢٠١٥	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	صافي مبيعات أراضي المرحلة الأولى (*) -
٣٣ ٧٤٣ ٥٩٢	١٢٣ ٥٤٣ ٩٣١	الشركة الام
٣٢ ٨٠٠ ٨٦٥	٧٨٨ ٨٧٢	صافي مبيعات أراضي - مشروع جمران (مرحلة أولى)
-	٢٤٤ ١٩٩ ٢٧٧	صافي مبيعات أرض المرحلة الثانية - الشركة الام
		<b>يضاف:</b>
		<b>إيرادات نشاط الشركة التابعة</b>
١ ٤٨١ ٤٠٤	٥٩٠ ٣٦٣	إيجارات المحلات والشقق الفندقية
٧١٤ ٧٥٦	٧٣٨ ٠٩٣	إيرادات صيانة
٢ ٩١٢ ٣٩٢	٢ ٦٣٣ ١٠٧	إيرادات المطعم والشاطئ
٢٣٣ ٥٣٠	٢٠٣ ٠٦٠	إيرادات نشاط أخرى
<u>٧١ ٨٨٦ ٥٣٩</u>	<u>٣٧٢ ٦٩٦ ٧٠٣</u>	

(\*) تتضمن صافي مبيعات أراضي - المرحلة الأولى خلال العام في قيمة عقد البيع الابتدائي لقطعة (٦-أ/٩) مع شركة كابيتال هاوس للاستثمار السياحي والملحق بعقد حوالة ثلاثي لصالح العميل شركة المقصد للمنشآت والقرى السياحية في ٢١ يناير ٢٠١٥ بمساحة ٢ ٩١٥ متر مربع بقيمة ١ ٣١١ ٧٥٠ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٩ ٩٥٦ ٠٥١ جنيه مصري ، كذلك في قيمة عقد البيع الابتدائي لقطعة (٧/١-أ/٩) المبرم في ٢١ يناير ٢٠١٥ مع شركة كابيتال هاوس للاستثمار السياحي بمساحة ٣ ٢٧٩ متر مربع بقيمة ١ ٣١١ ٧٥٠ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٩ ٩٥٦ ٠٥١ جنيه مصري ، كذلك في قيمة عقد البيع الابتدائي لقطعة (١-أ/٩) المبرم في ٢ يونيو ٢٠١٥ بمساحة ٩ ٨٤٠ متر مربع بقيمة ٣ ٩٣٦ ٠٠٠ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٣٠ ٠٣٢ ٠٧٢ جنيه مصري.

٢-١٨ مردودات مبيعات أراضي

٢٠١٤	٢٠١٥	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	مردودات مبيعات أراضي - المرحلة الأولى (*)
-	١٧ ٣٤٥ ٨٣٩	مردودات مبيعات أراضي - المرحلة الثانية
٦٢ ١٢٢ ٩٦٧	-	مردودات مبيعات أراضي فيلات
-	١ ٤٥٩ ٣٩٧	تسوية فرق مساحات ترفيق أراضي - مرحلة أولى
١٩٢ ٨٠٠	-	
<u>٦٢ ٣١٥ ٧٦٧</u>	<u>١٨ ٨٠٥ ٢٣٦</u>	

(\*) تتمثل مردودات مبيعات أراضي المدرجة بقائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ في قيمة رد عقد بيع قطعة أرض رقم (٢) - مرحلة أولى من أحد عملاء الشركة بمساحة ٥٠ ٦٣٠ متر مربع والسابق بيعها بعقد ابتدائي في ٢٠٠٧/٢/١٤ والمعدل بالعقد المؤرخ في ٢٠٠٧/٦/٢٨ وذلك بمبلغ ٣ ٠٣٧ ٨٠٠ دولار أمريكي والمعادل لمبلغ ١٧ ٣٤٥ ٨٣٨ جنيه مصري في ذلك التاريخ ، وقد حرر عقد اتفاق لفسخ التعاقد ورد البيع في ٢٠١٥/٦/٣٠ بين الشركة والعميل مقابل احتساب ما تم سداه من دفعات طبقاً لعقد البيع الابتدائي لهذه القطعة كسداد لجزء من المبالغ المستحقة للشركة عن قطعة أرض رقم (٢٦) - مرحلة ثانية والمشتراه بواسطة هذا العميل خلال السنوات السابقة.

٣-١٨ إيرادات خدمات مؤداة

٢٠١٤	٢٠١٥	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٩.٧٩.٥٥٩	١٠.١٢٧.٧٩٥	إيرادات خدمات توريد مياه
٢٠.٠٤٥.٦٥٨	٢٥.٩٢٠.٧٨٠	إيرادات خدمة توريد الكهرباء
٣.٠٤٨.٤٧٩	١.٩٦٨.٢٦١	إيرادات توريد مياه ري
١٣٩.٧٠٧	١٨٩.١٩٤	إيرادات خدمات اتصالات
٩.٤٣٣.٥٢٧	٨.٣٠٠.٣٤٢	إيرادات خدمات المنتجع (*)
٤١.٧٤٦.٩٣٠	٤٦.٥٠٦.٣٧٢	

(\*) تتمثل إيرادات خدمات المنتجع المبينة عاليه في قيمة المستحق على عملاء الشركة خلال العام بواقع ٢,٧٦ جنيه مصري للمتر المربع الواحد من الأراضى المباعة لهم وذلك مقابل تقديم الشركة لخدمات إدارة وصيانة وحراسة ونظافة وتشغيل كافة المرافق العامة والشبكات ، متضمنة أعمال الإصلاح والإحلال لطافات المرافق والبنية التحتية لمركز سهل حشيش وذلك في ضوء ما تم التوصل إليه من اتفاق مع جمعية مستثمري سهل حشيش في ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢ والذي بموجبه تم الاتفاق على تقديم الخدمة بواقع ٢,٥ جنيه مصري للمتر المربع بزيادة سنوية بواقع ٥٪ سنويا بدءا من أول يناير ٢٠١٣ وبموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠١٥ تقرر محاسبة العملاء عن عام ٢٠١٥ بنفس أسعار عام ٢٠١٤ دون زيادة سنوية.

١٩- تكاليف النشاط

١-١٩ تكاليف المبيعات

٢٠١٤	٢٠١٥	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٢٤.٣٤٦.٥٦١	٢٣.٥٠٩.٢٣٥	تكلفة مبيعات أراضى - المرحلة الأولى (*)
٢.٧٨٣.٥٦١	٥٢.٥٠٠	تكلفة مبيعات أراضى- مشروع جمران (مرحلة أولى)
-	٣٠.٨٩٢.٧٧٣	تكلفة مبيعات أراضى - المرحلة الثانية
٤.٤٢٦.٨٦١	١٠.٦١٠.٢٥١	عمولة هيئة التنمية السياحية
٣١.٥٥٦.٩٨٣	٦٥.٠٦٤.٧٥٩	<b>يضاف:</b>
٩.٨٧٢.٥٤٧	١١.٦٩٠.٦٨٢	تكاليف مبيعات - الشركة التابعة (**)
٤١.٤٢٩.٥٣٠	٧٦.٧٥٥.٤٤١	

(\*) تم إعادة عرض تكاليف المبيعات وإيرادات التشغيل الأخرى (إيضاح ٢٠) حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ بعد استبعاد أثر مقابل قيمة تعويض التفاسخ الجزئى البالغ ٣٣ مليون جنيه مصري والخاص برد أراضى إستثمارات عقارية فيما بين الشركة وشركتها التابعة.

(\*\*) تتمثل تكاليف مبيعات للشركة التابعة المبين عاليه في مصروفات المطعم والشاطئ وتشغيل نشاط تأجير الوحدات المملوكة للشركة التابعة بمنطقة المدينة القديمة بمنتجع سهل حشيش بالگردقة ، وفيما يلي بيان تلك التكاليف حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥:-

٢٠١٤	٢٠١٥	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٢.١٤١.٠٥٣	٢.٣٦٥.٥٢٠	تكلفة المطعم والشاطئ
١.١٨١.٩٠٣	١.٨٨٦.٣٣١	تكلفة صيانة ونظافة وأمن وحراسة
٥.١٥٥.٧٥١	٥.٨١٤.٠٠٠	إهلاكات التشغيل
١.١٢١.١٠٣	١.٣٢٤.٦٧٠	أجور ومرتبوات وما فى حكمها
٢٧٢.٧٣٧	٣٠٠.١٦١	أخرى
٩.٨٧٢.٥٤٧	١١.٦٩٠.٦٨٢	

### ٢-١٩ تكلفة مردودات المبيعات

٢٠١٤	٢٠١٥	
جنيه مصري	جنيه مصري	
-	٣ ٢١٦ ٢٦٥	تكلفة مردودات مبيعات أراضي - المرحلة الأولى (*)
٧ ٨٢٥ ٦٨٤	-	تكلفة مردودات مبيعات أراضي - المرحلة الثانية
٧ ٨٢٥ ٦٨٤	٣ ٢١٦ ٢٦٥	

(\*) تتضمن تكلفة مردودات مبيعات أراضي - المرحلة الأولى مبلغ قدره ٣,٠٩٠ مليون جنيه مصري تقريبا والمتمثل في قيمة رد تكلفة قطعة أرض رقم ٢ - المرحلة الأولى والسابق بيعها لأحد العملاء وتم اثبات تكلفتها خلال سنوات سابقة وذلك في ضوء إبرام عقد اتفاق في ٢٠١٥/٦/٣٠ بين الشركة والعميل وفقا لما هو وارد تفصيلا بالإيضاح (٢-١٨) أعلاه.

### ٣-١٩ خسارة رد أراضي سبق بيعها

تتضمن قيمة خسارة رد أراضي سبق بيعها والبالغ قدرها ١٢١ ٣٦٤ ١٣ جنيه مصري والظاهرة بقائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ مبلغ وقدره ٢٣٧ ٢٣٨ ٣ جنيه مصري يتمثل في قيمة خسارة رد إيرادات فروق العملة الدائنة والمتصلة بتقييم الرصيد الدولارى المستحق على عميل قطعة رقم (٢) - مرحلة أولى خلال الفترة من تاريخ التعاقد المبرم في عام ٢٠٠٧ وحتى تاريخ فسخ العقد وتسوية الأرصدة المتصلة به في ٢٠١٥/٦/٣٠ (إيضاح ٢-١٨). هذا وقد تم رد ما سبق إثباته من انخفاض في قيمة أرصدة العملاء والمتصلة بتلك القطعة خلال السنوات السابقة والبالغ قدره ٤٣٧ ٢١٩ دولار أمريكي والمعادل لمبلغ ٢ ٦٦٦ ١٦١ جنيه مصري في تاريخه (إيضاح ٩-٩). كما تتضمن رد مبلغ إيرادات غرامات تأخير معاملة خلال سنوات سابقة عن تلك القطعة بمبلغ ٨٨٤ ٥٢٥ ٩ جنيه مصري. هذا وقد تم رد ما سبق إثباته خلال السنوات السابقة من انخفاض في قيمة أرصدة العملاء والمتصلة بتلك القطع بمبلغ ٨٨٤ ٥٢٥ ٩ جنيه مصري.

### ٤-١٩ تكلفة تشغيل الخدمات المؤداة

تتمثل تكلفة تشغيل الخدمات المؤداة الظاهرة بقائمة الدخل المجمعة فيما يلي:

٢٠١٤	٢٠١٥	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٢٤ ٥٤٥ ٧٥٣	٣٠ ٥٥٦ ٦١١	تكاليف كهرباء
٣ ٤٨٢ ٥٩٨	٣ ٥٦٢ ٢٥٣	تكاليف مياه
٧١٣ ٧٨٣	٧٣٨ ٠٠٠	تكاليف مياه ري
١٩ ٠٨٧ ١٢١	١٩ ٣٨٣ ٠٠٦	إهلاك أصول التشغيل
٨ ٢٧٢ ٠١٩	٩ ٨٦٧ ٩٢٨	أجور ومرتبوات وما في حكمها
٩ ٣٦٩ ٧٤٧	١١ ٧١٧ ٦٨٦	تعاقبات عمالة مؤقتة
١ ٩٧٨ ٧٥٨	١ ٩٨٥ ٩٠٢	مصرفوات نظافة
٦ ١٤٢ ٤٨٥	٧ ١٩٢ ٩٣٠	مصرفوات أخرى
٧٣ ٥٩٢ ٢٦٤	٨٥ ٠٠٤ ٣١٦	
(٧ ١٧٥ ٩٩٨)	-	يخصم: المحول خلال العام للأعمال تحت التنفيذ عن نصيب مساحات الأراضي غير المباعة
٦٦ ٤١٦ ٢٦٦	٨٥ ٠٠٤ ٣١٦	

- ويتم توزيع تلك التكاليف كما يلي:-

٢٠١٤	٢٠١٥	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٤٧ ٣٣٢ ٦٣٤	٥٦ ٦١٢ ٣٩٦	تكلفة خدمات توريد كهرباء ومياه وري واتصالات
١٩ ٠٨٣ ٦٣٢	٢٨ ٣٩١ ٩٢٠	تكلفة خدمة إدارة المنتجع
٦٦ ٤١٦ ٢٦٦	٨٥ ٠٠٤ ٣١٦	

## ٢٠- إيرادات التشغيل الأخرى

تتمثل إيرادات التشغيل الأخرى المدرجة بقائمة الدخل المجمعة فيما يلي:

٢٠١٤	٢٠١٥	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
-	١ ٣٣٣ ٨٨٨	أرباح رأسمالية (*)
١٢٣ ٧٩٥	١ ٢٣٧ ١٦٠	مد مرافق لأراضي العملاء
٣٢٠ ٨١٧	١٠١ ٩٩١	مراجعة الرسومات الهندسية للعملاء
١ ٤٠٦ ٦٤٣	١ ٦٣٨ ٠٧٧	تأجير أراضي لأبراج الاتصالات
٢٤٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠	تأجير الرصيف البحري
٣١١ ١٩٩	٩٣٥ ٦٨٤	تأجير شاطئ
٢١٨ ٢٠٠	٢٥ ٠٠٠	تأجير ساحة الوصول
٣٥٤ ٤١٢	١١٠ ٦٣٨	متنوعة
<u>٢ ٩٧٥ ٠٦٦</u>	<u>٥ ٦٨٢ ٤٣٨</u>	

(\*) تتمثل قيمة الأرباح الرأسمالية البالغ قدرها ١ ٣٣٣ ٨٨٨ جنيه مصري والمحقة من بيع شقة فندقية مملوكة للشركة التابعة مساحتها ٧٥ متر مربع في مبنى (D) بالمدينة القديمة إلى أحد عملاء الشركة بقيمة إجمالية ٢٠٠ ألف دولار بما يعادل مبلغ ١ ٥٢٠ ٧٦٠ جنيه مصري ، هذا وتبلغ صافي تكلفة بناء وتأثيث تلك الشقق الفندقية مبلغ ١٨٦ ٨٧٢ جنيه مصري في تاريخ إتمام عملية البيع وبيانها كالتالي:

<u>جنيه مصري</u>	
١١٤ ٢٥٤	صافي التكلفة لمباني الشقق المباعة
٤٧ ٣٣١	صافي التكلفة لأثاث ومفروشات الشقق المباعة
٢٥ ٢٨٧	نصيب الشقق المباعة من تكلفة الأراضي المقام عليها المباني
<u>١٨٦ ٨٧٢</u>	<u>الإجمالي</u>

## ٢١- مصروفات بيعية وتسويقية

تتمثل المصروفات البيعية والتسويقية المدرجة بقائمة الدخل المجمعة فيما يلي :

٢٠١٤	٢٠١٥	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
١ ٣٩٣ ٥٦٨	١ ٧٧٦ ٣٥٣	أجور ومرتبآت
٤ ٩٩٢ ٧٨٩	١٤ ٣٧١ ٧٣٠	مصروفات دعائية وترويج واستشارات
٤ ٠٩٦ ٣٦١	٣ ٥١٢ ٢٨٨	عمولات بيع أراضي
٣١ ٥٨١	١٩ ٣٩٣	أخرى
<u>١٠ ٥١٤ ٢٩٩</u>	<u>١٩ ٦٧٩ ٧٦٤</u>	

## ٢٢- مصروفات عمومية وإدارية

تتمثل مصروفات عمومية وإدارية المدرجة بقائمة الدخل المجمعة فيما يلي:

٢٠١٤	٢٠١٥	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
١٢ ٢٨٧ ٧٤٠	١٣ ١٦٢ ٩٦٢	أجور ومرتبات وبدلات وما في حكمها (*)
١ ٦٤٧ ٤٥٨	١ ١٢٤ ٢٥٠	بدلات مجلس الإدارة واللجان التنفيذية
٧٠ ٧٣٤	٧٨٣ ٠١٣	تعويضات إنهاء خدمة
٦٩ ١٢٢	٢٠٢ ٤٠٦	تبرعات
٢ ٤٢٣ ٧٣٠	٣ ١٨٧ ٦٦٧	مصروفات إستشارات
٤ ٦٥٠ ٠٥٧	٣ ٤٥٤ ٤٠٩	مصروفات أنعاب قانونية
١ ٤٤٠ ٤٦٠	٩٣٠ ٣٧٤	إهلاك أصول إدارية
٦٥ ٠٨١	١٣٧ ٩٥٣	مصروفات بنكية
١ ٥٧٠ ٩٨٨	١ ٦٦٢ ٩٦٩	إيجارات
٣٨٦ ٧٠٥	٢٥٦ ٦١٥	أدوات كتابية ومطبوعات ومصروفات كمبيوتر
٨١١ ٠٣١	١ ٠٦٣ ٧٩٧	مصروفات سفر وانتقال
٢٨٥ ٩٥٠	٥٩٤ ٦١١	اشترابات
٢ ٦٨١ ٣٠٣	٣ ٥٢٣ ٠٧٩	أخرى
<u>٢٨ ٣٩٠ ٣٥٩</u>	<u>٣٠ ٠٨٤ ١٠٥</u>	

(\*) تتضمن الأجور والمرتبات والبدلات وما في حكمها نسبة ٥٠٪ من راتب السيد العضو المنتدب عن الفترة حيث يتم تحميل نسبة ٥٠٪ الأخرى على بند أعمال تحت التنفيذ باعتبارها تكلفة مباشرة على المشروعات.

## ٢٣- الإيرادات (التكاليف) تمويلية (بالصافي)

تتمثل الإيرادات (التكاليف) التمويلية (بالصافي) المدرجة بقائمة الدخل المجمعة فيما يلي:-

٢٠١٤	٢٠١٥	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
(١ ١٨٢ ٥٠٨)	(١٢ ٥٠٧))	أعباء تمويل - تسهيلات بنكية
٨٩٧ ٨٠٠	٢ ٧٤٨ ٢٧١	فروق تقييم عملة الدائنة
١ ٧٦٨ ٩٧٨	٥ ٩٥٩ ٧٤٥	إيرادات فوائد ودائع بالبنوك
<u>١ ٤٨٤ ٢٧٠</u>	<u>٨ ٦٩٥ ٥٠٩</u>	

## ٢٤- مصروف ضريبة الدخل

٢٤-١ يتمثل مصروف ضريبة الدخل المدرج بقائمة الدخل المجمعة فيما يلي:

٢٠١٤	٢٠١٥	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
-	٤ ٠٣٢ ١٦٠	الضريبة الحالية
<u>-</u>	<u>٤ ٠٣٢ ١٦٠</u>	



٢-٢٤ يتمثل قيمة الضريبة المؤجلة منفعة (مصروف) المدرجة بقائمة الدخل فيما يلي:-

٢٠١٤	٢٠١٥	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	الضريبة المؤجلة – منفعة (مصروف)
(٩٦٩ ٣٥٦)	٤ ٨٥٥ ٢٥٦	
<u>(٩٦٩ ٣٥٦)</u>	<u>٤ ٨٥٥ ٢٥٦</u>	

- ويتمثل رصيد الضرائب المؤجلة سواء أصول أو التزامات فيما يلي:-

٢٠١٥/١٢/٣١		حركة العام		٢٠١٤/١٢/٣١		
التزام	أصل	التزام	أصل	التزام	أصل	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
(٩ ٢٤٢ ٠٣١)	-	-	٦ ٤٧٥ ١٢٧	(١٥ ٧١٧ ١٥٨)	-	الأصول الثابتة والأصول المعنوية
-	٩ ٥٩٧ ٧٢٢	(١ ٦١٩ ٨٧١)	-	-	١١ ٢١٧ ٥٩٣	المخصصات
<u>(٩ ٢٤٢ ٠٣١)</u>	<u>٩ ٥٩٧ ٧٢٢</u>	<u>(١ ٦١٩ ٨٧١)</u>	<u>٦ ٤٧٥ ١٢٧</u>	<u>(١٥ ٧١٧ ١٥٨)</u>	<u>١١ ٢١٧ ٥٩٣</u>	الإجمالي
	<u>٣٥٥ ٦٩١</u>		<u>٤ ٨٥٥ ٢٥٦</u>	<u>(٤ ٤٩٩ ٥٦٥)</u>		الرصيد

٣-٢٤ الضريبة المؤجلة الغير مثبتة والتي ينشأ عنها أصل

لا يتم إثبات الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل بالنسبة للبند التالية:

٢٠١٥/١٢/٣١

جنيه مصري

٩ ٧٤٣ ٦٩٨

- مخصصات واطمحلل في العملاء  
والمدينون

٢٨ ٠٠١ ٤٣٨

- خسائر ضريبية مرحلة – الشركة التابعة

- لم يتم إثبات الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل والمتعلقة بالبند السابق الإشارة إليها وذلك نظراً لعدم وجود توقع كاف حالياً باحتمالية استخدام الأصل لتخفيض الأرباح الضريبية المستحقة على الشركة في السنوات المستقبلية.

٢٥- حقوق الأقلية

يتمثل الرصيد الظاهر بالميزانية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ في نصيبهم من حقوق الملكية في الشركة التابعة على النحو التالي:-

<u>جنيه مصري</u>	٢٠١٥/١/١	
٤٥ ١٥٦ ٥٤٧	رصيد	
	<u>يضاف:</u>	
(٣٩٤ ٢٠٢)	نصيب الأقلية في أرباح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	
	للشركة التابعة	
<u>٤٤ ٧٦٢ ٣٤٥</u>	الرصيد في ٢٠١٥/١٢/٣١	

## ٢٦- الموقف الضريبي

١-٢٦ الموقف الضريبي للشركة المصرية للمنتجات السياحية وفقاً لما تم عرضه بالقوائم المالية المستقلة في ٢٠١٥/١٢/٣١ وبما يتوافق مع النظام الضريبي المعمول به في جمهورية مصر العربية.

### الضريبة على شركات الأموال

تخضع الشركة لأحكام قانون الضرائب رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ حتى تاريخ صدور قانون الضرائب الجديد رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتتمتع الشركة بإعفاء عن ضرائب الدخل لمدة عشر سنوات اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبداية النشاط في أول يناير ١٩٩٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ تطبيقاً لأحكام المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة المعدل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٦ بنفس التفسيرات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة.

- بتاريخ ٤ يونيو ٢٠١٤ صدر قانون ٤٤ لسنة ٢٠١٤ يفرض ضريبة إضافية سنوية مؤقتة لمدة ثلاثة سنوات اعتباراً من الفترة الضريبية الحالية بنسبة ٥٪ على ما يجاوز مليون جنيه مصرى من وعاء الضريبة على الدخل الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية طبقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل ويتم ربطها وتحصيلها وفقاً لأحكام هذا القانون ويعمل بهذا القانون اعتباراً من ٥ يونيو ٢٠١٤.
- تم تقديم الإقرارات الضريبية عن السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٤ وفقاً لأحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ في المواعيد القانونية.

### السنوات منذ بدء النشاط حتى عام ٢٠٠٤

- تم فحص حسابات الشركة من قبل مصلحة ضرائب الشركات المساهمة منذ بدء نشاط الشركة حتى عام ٢٠٠٠ وتم الربط طبقاً لقرار لجنة الطعن وتم سداد كافة الضرائب المستحقة وتم الفحص الضريبي لأعوام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٤ وتم إفادة الشركة بنموذج (١٨) وأحيل الخلاف على تقدير مصلحة الضرائب إلى اللجنة الداخلية والتي أقرت بعدم وجود فروق ضريبية. كما تم فحص ضريبة القيمة المنقولة عن تلك السنوات من قبل مصلحة ضرائب الشركات المساهمة وتم الربط والسداد.

### السنوات من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧

- تم الانتهاء من فحص أعوام من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧ وفقاً لإحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، وتم استلام نموذج (١٩) ضرائب عن أوعية مستقلة وقيم منقولة وقد تقدمت الشركة بالطعن في نتيجة الفحص في المواعيد القانونية وطلب بالإحالة إلى اللجنة الداخلية.
- وقد تم النظر في نقاط الخلاف باللجنة الداخلية وتم التوصل إلى اتفاق في جميع نقاط الخلاف باستثناء بند فروق العملة المدينة وتم إحالة الملف الضريبي عن بند فروق العملة إلى اللجنة المتخصصة حتى لا تكون أساساً عند المحاسبة عن السنوات اللاحقة ، وقد بلغت الفروق الضريبية طبقاً لنتيجة اللجنة الداخلية عن هذه الأعوام مبلغ ٨٣٩ ١٣٩ جنيه مصرى بخلاف الغرامات وفوائد التأخير ، وتم التسوية من الرصيد الدائن للشركة طرف المصلحة.

### سنة ٢٠٠٨

- تم الانتهاء من فحص سنة ٢٠٠٨ وورد للشركة إخطار بعناصر ربط الضريبة (نموذج ١٩) في ١٤ يوليو ٢٠١١ وقد تم الانتهاء من بعض نقاط الخلاف وقد صدر قرار اللجنة بإثبات فروق مسددة بالزيادة من الشركة المصرية للمنتجات السياحية عن إقرار عام ٢٠٠٨ تبلغ قيمتها ٩٦٥ ٤٠٨ ٦ جنيه مصرى بموجب المطالبة وتبنيه بسداد الضريبة بنموذج (٣٦- سداد) بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٢ بالإضافة إلى مطالبة الشركة بمبلغ ٦٧٠ ٤٧٣ جنيه مصرى عن القيمة غير المسددة من وعاء المادة (٥٦) بخلاف غرامات التأخير مع إلغاء تقديرات الأمورية بخصوص وعاء المادة (٥٧) العمولات.
- ومن ثم يوجد رصيد دائن للشركة لدى مصلحة الضرائب وجارى تسوية مستحقات المصلحة من الرصيد الدائن.

### السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٤

- تم تقديم الإقرار في المواعيد القانونية وفقاً لأحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥.
- تم الانتهاء من الفحص الفعلي لسنة ٢٠٠٩ وتم استلام نموذج (١٩) المتضمن تقديرات الأمورية وتم الاعتراض عليه في الميعاد القانوني المحدد وجارى إعداد وتجهيز التحليلات والمستندات الخاصة بإعداد اللجنة الداخلية لحسم بنود الخلاف.

### ضريبة كسب العمل

السنوات من بدء النشاط حتى عام ٢٠٠٤ :

- تم فحص ضريبة كسب العمل حتى عام ٢٠٠٤ وتم الربط والسداد من الرصيد الدائن للشركة طرف المأمورية.

السنوات ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨ :

- تم فحص عام ٢٠٠٥ وأسفر عن استحقاق فروق ضريبية قدرها ٣١ ٦٦٥ جنيه مصرى.  
- قامت الشركة بفحص السنوات ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٧ وأسفر الفحص عن فروق قدرها ٥٢١ ٢٢١ جنيه مصرى.  
- تم فحص سنة ٢٠٠٨ ، وصدر نموذج (٣٨- مرتبات) بفروق قدرها ٣,٨٠٦ مليون جنيه مصرى وتم الاعتراض على النموذج وتم عمل لجنة داخلية وافقت فيها الشركة على بعض البنود بناءً على نتيجة اللجنة بلغ قيمة الضريبة المستحقة عليها ١,٤٨٦ مليون جنيه مصرى بينما اعترضت على بعض البنود الأخرى والتي بلغ قيمة الضريبة المطالب بها عنها والغرامات الناتجة عنها ١,٨٦٢ مليون جنيه مصرى وتم إحالة أوجه الاعتراض الى اللجنة المتخصصة للبت فيها.

السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٣

- تقوم الشركة بسداد دفعات من تحت حساب ضريبة كسب العمل شهريا وقامت المأمورية بربط تقديري عن تلك الفترة بنموذج (٣٨) تقديري وتم الاعتراض عليه فى الميعاد القانونى وجارى التجهيز للفحص الفعلى لتلك السنوات.

عام ٢٠١٤

- تقوم الشركة بخصم وتوريد الضريبة فى الميعاد القانونى ولم يتم طلب تلك الفترة للفحص من قبل المأمورية حتى تاريخه.

### ضريبة المبيعات

- تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٧ من قبل مصلحة ضرائب المبيعات وتم الربط والسداد.  
- تم فحص السنوات من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٠ وبلغت الضريبة المستحقة ٣٥٩ ٧٩٣ جنيه مصرى وتم عمل مقاصة مع الرصيد الدائن للشركة لدى المصلحة.  
- تم فحص السنوات من ٢٠١١ حتى ٢٠١٣ وتم استلام نموذج (١٥) الخاصة بنتيجة فحص المأمورية وتم الاعتراض عليه فى المواعيد القانونية وتم حسم الخلاف أمام لجنة التوفيق بفروق ضريبية قدرها ٢٧٩ ٠٨٦ جنيه مصرى مصرى بخلاف الضريب الإضافية.  
- قامت الشركة بتقديم الإقرارات خلال عام ٢٠١٤ فى الميعاد القانونى، ولم تقم المأمورية بفحص تلك الفترة حتى تاريخه.

### ضريبة الدمغة

- تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٦/٧/٣١ وتم الربط والسداد.  
- لم تقم المأمورية حتى تاريخه بفحص الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٤.

(\*) قامت مصلحة الضرائب بتسوية فروق الفحص المستحقة على الشركة بموجب مطالبة المصلحة بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠١٥ على نموذج (حجز أ) خصماً من الرصيد الدائن المستحق للشركة طرفها خلال العام وذلك بمبلغ ٣ ٦٥٢ ٢٣٣ جنيه كما هو مبين تفصيلاً بالإيضاح رقم (١٠) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

**٢-٢٦ الموقف الضريبي للشركة التابعة (شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي) وفقاً لما تم عرضه بالقوائم المالية في ٢٠١٥/١٢/٣١ وبما يتوافق مع النظام الضريبي المعمول به في جمهورية مصر العربية**

تخضع الشركة لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار ولائحته التنفيذية وطبقاً لقرار الهيئة العامة للاستثمار الصادر في ٩ نوفمبر ٢٠٠٨ فان الشركة معفاة من ضريبة شركات الأموال اعتباراً من أول فبراير ٢٠٠٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وذلك على الغرض المحدد والوارد بالبطاقة الضريبية.

**السنوات من بداية النشاط وحتى عام ٢٠٠٤**

تم الفحص من بداية النشاط حتى ٢٠٠٤.

**السنوات من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٠٨**

تم سداد الضريبة المستحقة من واقع الإقرار الضريبي المعتمد في المواعيد القانونية وفي ضوء أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥. وتم الفحص لتلك السنوات وبلغت فروق الفحص مبلغ ٥٤٣ ٤٤١ جنية مصرى وقد تم الانتهاء من سداد الضريبة المستحقة على الشركة مع الأخذ في الاعتبار أن هناك خطأ مادي في نتيجة الفحص يتمثل في عدم ترحيل خسائر عام ٢٠٠٦ بمبلغ ٣٤٣ ٦٩٢ جنية مصرى تم تصحيحه ومناقشة اللجنة الداخلية بمأمورية ضرائب الأقصر وأسفر عن رصيد دائن للشركة بمبلغ ٩٠٩ ١٩٢ جنية مصرى.

**سنة ٢٠٠٩**

تم فحص عام ٢٠٠٩ وبلغت الفروق الضريبية المطالب بها ٦٨٦ ٣٠٢ جنية مصرى وجارى عمل لجنة داخلية بالمأمورية.

**السنوات من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٢**

تم فحص عام ٢٠١٠ وأسفر عن خسائر ٥٩٠ ١٤٤ جنية مصرى طبقاً لنموذج ١٩ ضريبه وتم الطعن في المواعيد القانونية.

تم فحص ٢٠١١-٢٠١٢ وأسفرت عن خسائر ٦٣١ ٦٦٣ ٢ ، ٢٣٧ ٥٥٩ ٨ جنية مصرى على التوالي وضريبه وعاء مستقل ٦٣٠ ، ٤٠٠ جنية مصرى على التوالي طبقاً لنموذج ١٩ ضريبه وتم الطعن على نموذج ١٩ في المواعيد القانونية.

**السنوات ٢٠١٣ و ٢٠١٤**

تم تقديم الإقرار الضريبي المعتمد في المواعيد القانونية وفي ضوء أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

**الضريبة على كسب العمل**

**السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٩**

تم الفحص حتى عام ٢٠٠٩ وتم سداد الفروق الناتجة عن أعمال الفحص.

**السنوات من ٢٠١٠ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١**

تم فحص السنوات من ٢٠١٠ حتى ٢٠١١ ويوجد رصيد دائن مرحل للشركة طرف المأمورية بمبلغ ٢٧٤ ١٣٢ جنية مصرى.

**عامى ٢٠١٢ ، ٢٠١٣**

يتم استقطاع الضرائب من المرتبات المسددة للعاملين ، وجارى فحص عام ٢٠١٢.

**ضريبة الدمغة:**

**السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٩**

تم محاسبة الشركة وسداد جميع الفروق المستحقة للمأمورية.

### السنوات من ٢٠١٠ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

تم فحص تلك الأعمام ، وتم اخطار الشركة بنموذج ١٩ ض دمغة بفروق قدرها ١٧٣ ٢٠٥ جنيه مصرى وتم الطعن عالية فى المواعيد القانونية وتم سداد مبلغ ٢٥ ٠٠٠ جنيه مصرى من تحت الحساب خلال ابريل ٢٠١٥.

### ضريبة الخصم والإضافة

تقوم الشركة بتوريد جميع الضرائب المستحقة من واقع تعاملات الشركة مع الغير إلى المأموريات المختصة فى المواعيد القانونية. وجرى فحص السنوات الضريبية حتى عام ٢٠١٤ بمأمورية ضرائب الغردقة.

- بتاريخ ٢٠ أغسطس ٢٠١٥ صدر قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم (٩٦) لسنة ٢٠١٥ يعدل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ والقرار رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤ بفرض ضريبة إضافية مؤقتة على الدخل ، على أن يعمل بهذا القرار اعتباراً من اليوم التالى لنشره ، وفيما يلى أهم التغييرات الواردة بالقرار :-

- ١- تخفيض سعر الضريبة على الدخل ليصبح ٢٢,٥٪ من صافى الأرباح السنوية.
- ٢- تعديل مدة فرض الضريبة المؤقتة ٥٪.
- ٣- تعديل الضريبة على توزيعات الأرباح.
- ٤- وقف العمل بفرض ضريبة رأسمالية على ناتج التعادل فى الأوراق المالية المقيدة بالبورصة لمدة عامين تبدأ من ٢٠١٥/٥/١٧.

### ٢٧- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تتمثل الأدوات المالية للشركة فى الأصول المالية (أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والاستثمارات المالية والعملاء وأوراق القبض الأخرى والمدينون والأرصدة المدينة) وكذا الالتزامات المالية (أرصدة الدائنين والعملاء أرصدة دائنة ودائنو شراء أراضى والموردين والمقاولون والأرصدة الدائنة الأخرى).

### ٢٧-١ القيمة العادلة

القيمة العادلة للأدوات المالية تعكس القيمة التبادلية لأصل أو قيمة تسوية التزام بين أطراف لديهم الرغبة والقدرة على إتمام التبادل بإرادة حرة ، تقارب القيمة الدفترية للأدوات المالية فى تاريخ المركز المالى قيمتها العادلة.

### ٢٧-٢ خطر العملات الأجنبية

تمثل خطر العملات الأجنبية فى التغييرات فى أسعار العملات الأجنبية والذى يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية. وقد بلغت قيمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية فى تاريخ الميزانية ما يعادل مبلغ ١٠٤ ٠٠٨ ٥٩٩ جنيه مصرى ، ٩٩٤ ٩٠٧ ٣٧٩ جنيه مصرى على التوالى ، وفيما يلى بيان صافى أرصدة العملات الأجنبية فى تاريخ الميزانية.

فانص	العملات الأجنبية
٢٧ ٨٤٨ ٤٠٤	الدولار الأمريكى
١٠٨ ٦٥٨	يورو أوربى
١٨ ٠٥٢	جنيه إسترلينى

كما هو وارد بالإيضاح رقم (٣-١) "ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية" فقد تم تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية الموضحة أعلاه باستخدام السعر السارى فى تاريخ الميزانية.

### ٢٧-٣ خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان فى الائتمان الممنوح للعملاء وعدم قدرة هؤلاء العملاء على سداد المستحق عليهم إلا أن الشركة تحاول مواجهة هذا الخطر بانتقاء العملاء ذوى السمعة الطيبة الذين لديهم القدرة على سداد التزاماتهم وعقود بيع الأراضى التى تبرمها الشركة مع عملائها هى عقود ابتدائية مع الاحتفاظ بحق الملكية لحين وفاء العملاء بكامل قيمة الأراضى.

## ٢٨- الإحتياطي القانوني

طبقاً للنظام الأساسي للشركة يجنب ٥٪ من صافي الربح لتكوين احتياطي قانوني ، ويتم التوقف عن تجنب هذه النسبة إذا ما بلغ هذا الإحتياطي ٥٠٪ من رأس مال الشركة المصدر. ويمكن استخدام الإحتياطي القانوني لتغطية الخسائر أو لزيادة رأس مال الشركة.

## ٢٩- الموقف القانوني

وفيما يلي بيان بالموقف القانوني للشركة المصرية للمنتجات السياحية (الشركة القابضة):-

١. قامت الشركة برفع دعوى فسخ عقد بيع أراضي لأحد عملاء الشركة في ضوء رؤية الشركة بإخلال العميل بشروط التعاقد ، وبجلسة ٢٦ أبريل ٢٠١٢ تم إحالة الدعوى إلى خبير وحدد لذلك جلسة ٢٦ يوليو ٢٠١٢ لبيان طبيعة العلاقة بين طرفي الدعوى والالتزامات كلا منهما تجاه الآخر وبيان مدى وجود إخلال في تنفيذ تلك الالتزامات والطرف المتسبب في ذلك الإخلال ، وقامت الشركة عن طريق مستشارها القانوني بتقديم كافة الأسانيد القانونية التي تدعم موقفها في الدعوى ، وقد تعاقبت الجلسات أمام المحكمة نظراً لعدم ورود تقرير الخبير للمحكمة والدعوى مؤجلة لجلسة ٢٦ يونيو ٢٠١٤ لورود تقرير الخبير ثم إلى ٢٥ ديسمبر ٢٠١٤ للتقرير ، وقد أودع الخبير تقريره بجلسة ٢٦ مارس ٢٠١٥ والذي جاء في غير صالح الشركة وقد قامت الشركة بتقديم طلب للتأجيل بتلك الجلسة للاطلاع على تقرير الخبير وتقديم مذكرة بالاعتراضات عليه وتم التأجيل لجلسة ٧ مايو ٢٠١٥ ثم لجلسة ١٨ يونيو ٢٠١٥ ثم لجلسة ٣ سبتمبر ٢٠١٥ وفي هذه الجلسة تم تأجيل الدعوى إدارياً لجلسة ٥ نوفمبر ٢٠١٥ ، وقد تم تأجيلها لجلسة ١٢ نوفمبر ٢٠١٥ ، وقد تم تأجيلها لجلسة ١٢ يناير ٢٠١٦ وبهذه الجلسة قررت المحكمة التأجيل لجلسة ٨ مارس ٢٠١٦ ، وبهذه الجلسة قدمت الشركة مذكرة بدفاعها طلبت فيها أصلياً - فسخ العقد وإحتياطياً - نذب لجنة خبراء ثلاثية لتقدير مدى وفاء الشركة المدعى عليها بالتزاماتها ، وقد قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بجلسة ٢٩ مارس ٢٠١٦ ويرى المستشار القانوني للشركة وفقاً لتقريره في هذا الشأن سلامة الموقف القانوني للشركة وفقاً لأحكام القانون والقضية مرجحة الكسب لصالح الشركة المصرية للمنتجات السياحية ولا ينال من ذلك ما قد ورد بتقرير الخبير حيث أنه موضع اعتراضات جسيمة وجوهرية من جانب الشركة ومؤيدة بمستندات تم تقديمها إلى المحكمة مع طلب إعادة الدعوى إلى الخبراء وإبتدأ لجنة ثلاثية ومن المرجح تعديل هذا التقرير.

٢. يوجد دعوى مرفوعة أمام محكمة القضاء الإداري ضد الهيئة العامة للتنمية السياحية من أحد المحامين ببطان عقد تخصيص كافة أراضي الشركة المصرية للمنتجات السياحية بمنطقة سهل حشيش ، وقد قررت إدارة الشركة في ٢٨ فبراير ٢٠١١ الدخول طرفاً في تلك القضية لإتخاذ الإجراءات القانونية وتقديم الأسانيد المؤيدة لموقف الشركة والقضية الآن منظورة أمام هيئة المفوضين بمجلس الدولة وفي مراحلها الأولى وتأجلت لجلسة ١٢ يونيو ٢٠١٤ وفي هذه الجلسة تم حجز الدعوى لورود تقرير هيئة مفوضي الدولة والذي ورد لاحقاً وانتهى إلى وقف هذه الدعوى تعليقاً لحين الفصل في دعوى أخرى مقامة أمام المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤ والخاص بتنظيم بعض إجراءات الطعن على العقود التي تبرمها الدولة. وفي جلسة ٩ يونيو ٢٠١٥ طلبت الشركة أجلاً للتعقيب على تقرير هيئة مفوضي الدولة. وقد تم تأجيل الدعوى لجلسة ٢٤ نوفمبر ٢٠١٥ للرد والتعقيب. وقد تم تأجيل الدعوى إدارياً لجلسة ١٢ يناير ٢٠١٦ وفي تلك الجلسة قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بجلسة ٢٢ مارس ٢٠١٦. وبالنسبة لدعوى عدم دستورية قرار رئيس الجمهورية المشار إليها أعلاه فإنه لم يتم الفصل فيها من قبل المحكمة الدستورية العليا حتى تاريخ إصدار القوائم المالية للشركة.

وقد أصدرت المحكمة حكمها بجلسة ٢٢ مارس ٢٠١٦ بقبول تدخل الشركة المصرية للمنتجات السياحية في القضية وعدم قبول الدعوى الأصلية المقامة من أحد المحامين لرفعها من غير ذي صفة ، وترى إدارة الشركة في ضوء ما قد ورد بتقرير مستشارها القانوني من أن الدفوع القانونية المقدمة تساند موقف الشركة القانوني إلا أنه من الصعب التوقع حالياً بما سينتهي إليه الحكم النهائي في القضية.

٣. كما قامت شركة بيراميزا للمنتجات السياحية برفع دعوى أمام مجلس الدولة طالبت فيها بفسخ العقد المبرم بين الهيئة العامة للتنمية السياحية والشركة المصرية للمنتجات السياحية بخصوص أرض سهل حشيش والمؤرخ في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ ورد الأرض للهيئة عدا تلك المقام عليها مشاريع كاملة وقام السيد مفوض الدولة بتأجيل الدعوى لجلسة ٢ أبريل ٢٠١٥ للاطلاع والرد من جانب الشركة على حافظة المستندات المقدمة من جانب شركة بيراميزا. والدعوى محجوزة للتقرير. وقد ورد تقرير هيئة مفوضي الدولة والذي انتهى إلى وقف هذه الدعوى تعليقاً لحين الفصل في دعوى عدم دستورية قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤ والخاص بتنظيم بعض إجراءات الطعن على العقود التي تبرمها الدولة وإحتياطياً بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وتم تحديد جلسة للمرافعة أمام المحكمة بتاريخ ١٢ يناير ٢٠١٦ وفي تلك الجلسة قررت المحكمة حجز الدعوى لجلسة ٥ إبريل ٢٠١٦ للاطلاع والتقرير ، وترى إدارة الشركة ومستشارها القانوني في ضوء الدفوع القانونية المقدمة سلامة موقف الشركة القانوني.

٤. قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بإخطار الشركة بسحب موافقتها السابقة الصادرة للشركة لتنمية وتطوير أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع وذلك بموجب قرارها المؤرخ في ٣١ مارس ٢٠١١ ، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري الخاص بسحب أرض المرحلة الثالثة والصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإداري في ٢١ سبتمبر ٢٠١١ ، هذا وقد قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأى القانوني وتم تأجيل الدعوى لجلسة ٢١ أكتوبر ٢٠١٣ لتمكين الشركة من الرد وتقديم المستندات وبتلك الجلسة حضرت شركة بيراميزا وطالبت التدخل هجوميا بالدعوى وتم التأجيل لجلسة ١٦ يونيو ٢٠١٤ بعد التصريح بجلسة ١٦ ديسمبر ٢٠١٣ لشركة بيراميزا بالتدخل بالدعوى واستخراج المستندات من الهيئة وبهذه الجلسة تم الدفع بعدم قبول تدخل شركة بيراميزا استنادا للقانون رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤ وتأجلت الدعوى لجلسة ١٥ سبتمبر ٢٠١٤ وبتلك الجلسة تم التأجيل إلى ١٩ يناير ٢٠١٥ بناء على طلب الهيئة العامة للتنمية السياحية لتقديم المستندات وبتلك الجلسة تم تقديم حافظة مستندات طلبت شركة بيراميزا أجلا للاطلاع عليها وقرر مفوض الدولة التأجيل للاطلاع لجلسة ٢٠ إبريل ٢٠١٥ وبتلك الجلسة أجلت الدعوى إلى ١٨ مايو ٢٠١٥ وبتلك الجلسة قدمت الشركة حافظة مستندات طويت على صورة ضوئية من صحيفة الدعوى رقم ٦٤٩٢٨ ق المرفوعة من شركة بيراميزا المتدخلة ضد رئيس مجلس الوزراء وآخرين بطلب بطلان عقد بيع منطقة سهل حشيش وشهادة من جدول المحكمة بخصوص ذات الدعوى تفيد قيد الدعوى كما قدمت مذكرة بدفاعها وطلبت عدم قبول طلب التدخل من قبل الشركة المتدخلة لرفعها دعوى مستقلة بذات الطلبات وحجز الدعوى للتقرير ، كما حضر محامى عن الهيئة العامة للتنمية السياحية وطلب حجز الدعوى للتقرير مع التصريح بالذكرات ، كما حضر محامى عن شركة بيراميزا المتدخلة فى الدعوى وقدم مذكرة بدفاعه وطلب حجز الدعوى للتقرير ، وعليه قررت المحكمة حجز الدعوى للتقرير مع التصريح بتقديم المذكرات خلال أسبوعين من جانب أطراف الدعوى ولم تحدد أى جلسة أمام المحكمة حتى الآن كما أنه لم يرد إلى الشركة أى إخطار من المحكمة بإيداع التقرير ، وترى إدارة الشركة فى ضوء تقرير مستشارها القانوني أن الدفوع المقدمة منها تساند موقف الشركة القانوني فى ضوء أحكام العقد المبرم بين الهيئة والشركة بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ والذي قامت الشركة بتنفيذ بنوده ، هذا وبالإضافة إلى حفظ حقوق الشركة المصرية بشأن اللجوء إلى القضاء ، فإن الشركة المصرية قامت بتقديم تظلم ثان للهيئة العامة للتنمية السياحية بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠١٣ فى محاولة أخرى للعدول عن قرارها بسحب الأرض ، ومن غير الممكن التوقع حاليا بما سينتهى إليه تقرير هيئة مفوضى الدولة فى هذا النزاع وكذلك الحكم الذى ستحكم به المحكمة.

٥. توجد دعوى تحكيم من عميل أراضى بشأن عقده المبرم مع الشركة المصرية للمنتجات السياحية بخصوص رغبة العميل فى عدم الالتزام بالغرض الوحيد من شراء الأرض محل التعاقد وهو إقامة مشروع إسكان متكامل للعاملين ، وبجلسة ٢٨ يونيو ٢٠١٢ أصدرت المحكمة حكما بتعيين المحكم المرجح ضمن المحكمين المقيدين بوزارة العدل ، وبموجب حكم المحكمة التصحيحي تم تحديد اسم المحكم المرجح فى ٣٠ يناير ٢٠١٣ والذي قام العميل بالطعن على الحكم بتعيينه بطريق الاستئناف وتقرر لها جلسة ١٧ أغسطس ٢٠١٣ للاطلاع عليه وقد تم التأجيل عدة مرات تالية إلى جلسة ٢١ يناير ٢٠١٤ والذي أصدر بها حكم بإلغاء حكم التصحيح بتسمية الحكم المرجح دون تسمية حكم أخر وقد قامت الشركة بالطعن بالنقض على هذا الحكم فى ٢٠ مارس ٢٠١٤ للخطأ فى تطبيق القانون وقام العميل من جانبه برفع دعوى جديدة لطلب تعيين محكم عن الشركة المصرية وتم تأجيل نظرها إلى جلسة ٢٢ مايو ٢٠١٤ ومنها إلى جلسة ٥ يونيو ٢٠١٤ وبتلك الجلسة طلبت الشركة رفع دعوى فرعية ببطلان تشكيل هيئة التحكيم ووقف الدعوى تعليقا لحين الفصل فى الطعن بالنقض المقام من الشركة. وتأجلت لجلسة ٢٦ يونيو ٢٠١٤ للدعوى الفرعية والاعلان وقررت المحكمة حجز الدعوى الفرعية للحكم بجلسة ٢٤ يوليو ٢٠١٤ وبتلك الجلسة تم التأجيل لجلسة ١٣ نوفمبر ٢٠١٤ لاستجواب طرفى الدعوى وتعاقبت الجلسات المتعلقة بتلك الدعوى ثم تم التأجيل لجلسة ٢٨ ديسمبر ٢٠١٤ وقد قررت المحكمة فى تلك الجلسة وقف الدعوى تعليقا لحين الفصل فى الطعن بالنقض المقدم من الشركة. وقد قام العميل بالاستئناف على هذا الحكم وقد تم حجز دعوى الاستئناف لجلسة ٣ يونيو ٢٠١٥ للحكم ، وقد قررت المحكمة قبول الاستئناف المقدم من العميل شكلا ورفضه موضوعا وتأييد حكم محكمة أول درجة والذي يقضى بوقف الدعوى الأصلية المقامة من العميل تعليقا لحين الفصل فى الطعن بالنقض المقدم من الشركة المصرية للمنتجات السياحية على حكم محكمة الاستئناف بإلغاء حكم التصحيح السابق إصداره بتسمية الحكم المرجح دون تسمية حكم آخر. وحيث أن النزاع من الناحية القانونية يعد فى بدايته فبالتالى لا يمكن التنبؤ بما ستنتهى إليه هيئة التحكيم من حكم ، وترى الشركة أن الدفوع المقدمة منها تدعم موقفها القانوني فى ضوء السلطة التقديرية للمحكمة.

### ٣٠- تعديلات سنوات سابقة

قامت إدارة الشركة خلال السنة الحالية بإجراء تعديلات على القوائم المالية لعام ٢٠١٤ وما قبلها نتيجة لما أسفرت عنه إعادة دراسة التكلفة التقديرية والمعدة بمعرفة أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة وفقاً لما هو مبين بالإيضاح رقم (٧) الأعمال تحت التنفيذ ، وبناءً على ما سبق تم تصحيح ما قد نشأ من أخطاء وعليه تم إعادة إثبات أرصدة ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ لعناصر الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية لتصحيح تلك الأخطاء.

هذا وقد بلغت قيمة التسويات الناتجة عن الدراسة المشار إليها أعلاه والمحملة على الخسائر المرحلة مبلغ ٣٨٣ ٦٨٠ ١٠٨ جنيه مصرى تشمل تسويات بمبلغ ٩٩٠ ٧٠٨ ٥ جنيه مصرى تم تحميلها على خسائر عام ٢٠١٤. وفيما يلي بيان هذه التعديلات:

البند	٢٠١٤/١٢/٣١	التسويات على الرصيد	٢٠١٤/١٢/٣١
	(بعد التعديل)	مدينة (دائنة)	(قبل التعديل)
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
أولاً: قائمة الميزانية المجمعة			
أصول ثابتة (بالصافى)	١٥٧ ١٥٥ ٧٦٠	١٨ ٤٢٨ ٨١٥	١٣٨ ٧٢٦ ٩٤٥
إستثمارات عقارية	٢٠٠ ١٧٧ ٢٣٧	٢١ ٠٨٢ ٦٠٦	١٧٩ ٠٩٤ ٦٣١
أعمال تحت التنفيذ	٤٩١ ٩٦٢ ١٥٣	(٤٦ ٣٠٣ ١٥٣)	٥٣٨ ٢٦٥ ٣٠٦
مستحقات لهيئة التنمية السياحية	(٦٢ ١١٠ ٥٨٧)	(٢٦ ٣٦٨ ٨١٩)	(٣٥ ٧٤١ ٧٦٨)
التكلفة التقديرية لاستكمال تنمية الاراضى المباعة	(١٤٩ ٧٨٢ ٠٩٩)	(٨١ ٩٢٥ ٦٠٣)	(٦٧ ٨٥٦ ٤٩٦)
الخسائر المرحلة	٥١٣ ٧٣٧ ٩٧٣	١٠٢ ٩٧١ ٣٩٣	٤١٠ ٧٦٦ ٥٨٠
صافى خسارة العام	٤٣ ١٨٣ ٦٠١	٥ ٧٠٨ ٩٩٠	٣٧ ٤٧٤ ٦١١
دائنو شراء اراضى	(٢٤٩ ٧١٣ ١٠٥)	٦ ٤٠٥ ٧٧١	(٢٥٦ ١١٨ ٨٧٦)
		-	

ثانياً: قائمة الدخل المجمعة	ارقام المقارنة عن	التسويات	ارقام المقارنة عن
	عام ٢٠١٤		عام ٢٠١٤
	(بعد التعديل)	جنيه مصرى	(قبل التعديل)
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
تكاليف المبيعات	٤١ ٤٢٩ ٥٣٠	٥ ٢٨٨ ٨٧٨	٣٦ ١٤٠ ٦٥٢
تكلفة مردودات مبيعات اراضى	(٧ ٨٢٥ ٦٨٤)	(٢ ٧٧٦ ٦٨٣)	(٥ ٠٤٩ ٠٠١)
تكاليف تشغيل خدمات مودة	٦٦ ٤١٦ ٢٦٦	٢ ٧٤٣ ٠٢١	٦٣ ٦٧٣ ٢٤٥
مصروفات بيعية وتسويقية	١٠ ٥١٤ ٢٩٩	٦٣٤ ٣٠٠	٩ ٨٧٩ ٩٩٩
(الإيرادات) التكاليف التمويلية -	(١ ٤٨٤ ٢٧٠)	(١٨٠ ٥٢٦)	(١ ٣٠٣ ٧٤٤)
بالصافى		٥ ٧٠٨ ٩٩٠	

### ٣١- ارتباطات تعاقدية

قامت إدارة الشركة بإبرام عدة عقود بيع اراضى لعدد من عملاء الشركة بقيمة تبلغ ٢٩ ٩٣٨ ١١٢ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٤١١ ٤١٨ ٢٣٤ جنيه مصرى ، وبلغ قيمة الدفعات المحصلة من قيمة هذه التعاقدات مبلغ ١ ٩٠٧ ٥٦١ دولار أمريكي ، ومن المتوقع استكمال إجراءات التسليم وتحصيل باقى قيمة الدفعات المقدمة من هؤلاء العملاء خلال عام ٢٠١٦.